منارات
manarat

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

ملحق ثقافي اسبوعي يصدر عن جريدة المدى

العدد (2539) السنة التاسعة - الاربعاء (18) تموز 2012 WWW. almadasupplements.com

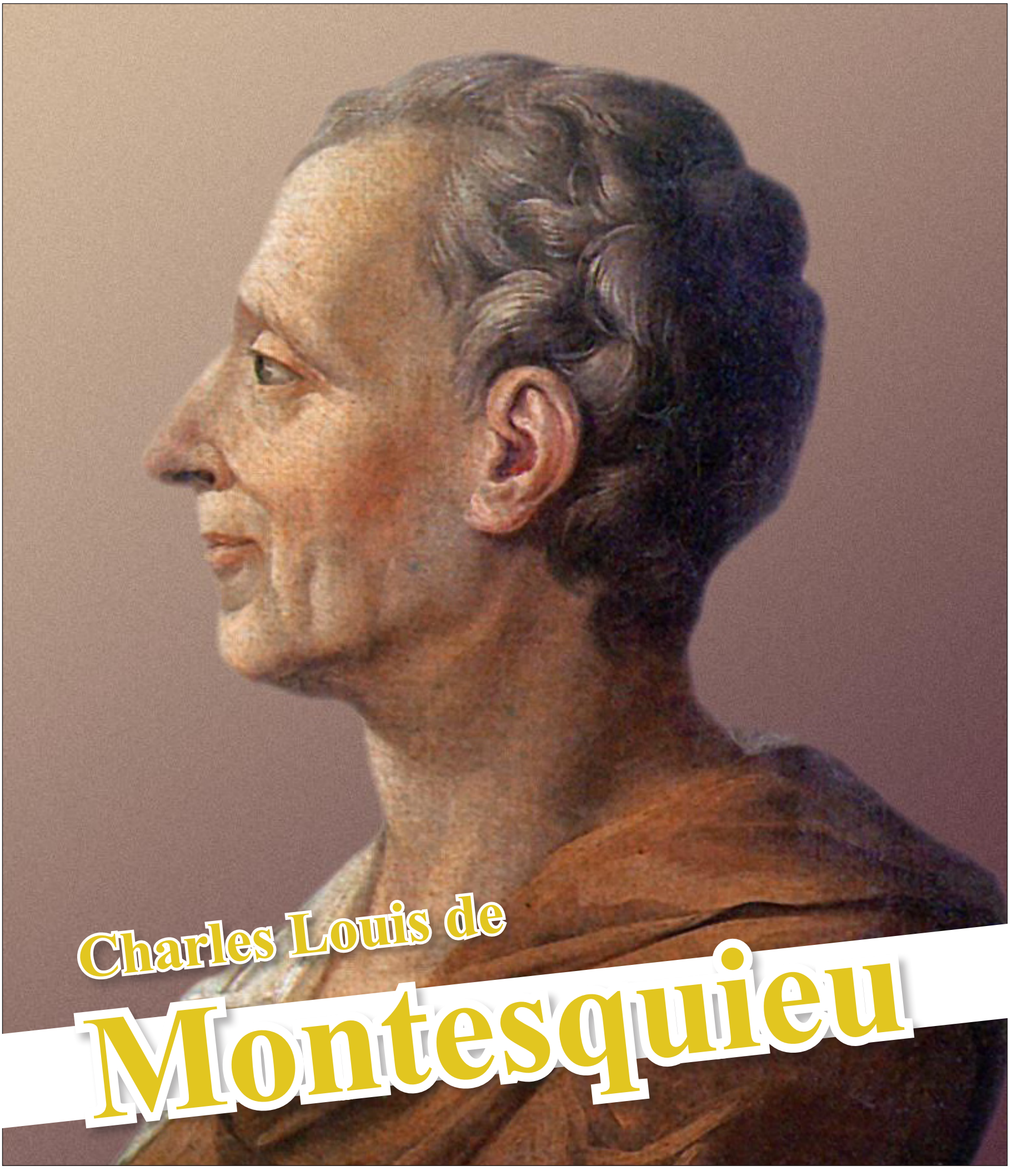

Charles Louis de
Montesquieu

مونتسكيو

18 كانون الاول 1689 - 10 شباط 1755

اعداد / منارات

شارل مونتسكيو كاتب أخلاقي ومفكر وفيلسوف فرنسي، درس التاريخ و القانون والفلسفة وترك مجموعة كبيرة من الأعمال التي تميزّ بها، أهمها «مقالة في سياسة الرومان في الدين» (١٧١٦، و«الرسائل الفارسية» (١٧٢١)، و«ملاحظات حول أسباب عظمة الرومان وانحطاطهم» (١٧٣٤) lès، وأهمها وأشهرها «روح القوانين» (١٧٤٨) S، إضافة إلى مؤلفات عديدة أخرى.

يعد مونتسكيو واحداً من أكبر دعاة الحرية والتسامح والاعتدال والحكومة الدستورية في بلده، وكان من أشد أعداء الحكم الاستبدادي، ونادى بفصل السلطات، ورد أصل الدولة والقوانين إلى الطبيعة وخاصة في كتابه «روح القوانين» أو «الشرائع» إذ يقول: «إن الطبيعة هي التي تحدد نوع الدولة، أو نوع العلاقات بين الأفراد التي تحدد بالتالي شكل الدولة»، ويقصد بالطبيعة المناخ. ويرى أن نظم الحكم والقوانين تختلف من مجتمع إلى مجتمع باختلاف المناخ، وأن اختلاف المناخ هو الذي يتسبب في اختلاف العادات والتقاليد والنظم الاقتصادية والأديان، بل ومفهوم الحرية، ويرى كذلك أن سكان الجبال والجزر يحسّون بحرياتهم أكثر من سكان السهول والقارات لسهولة الدفاع عن الأولى، وأن سكان الجبال يتصفون بالاقتصاد والاستقلالية والنشاط بسبب طبيعة بلادهم، وجعله هذا التفسير الجغرافي واحداً من مؤسسي نظرية الحتمية الجغرافية بعد ابن خلدون.

تجلت فكرته عن القوانين في كتابه روح «القوانين» أو «الشرائع»، فهو يعطي عنها نظرة ينبغي أن تعدّ طبيعية ودنيوية على الرغم من رجوع مونتسكيو إلى الله: العلاقات الضرورية التي تنجم عن «طبيعة الأشياء». يمكن أن يُرى في هذه الصيغة الإعلان عن حكمة دوركهايم الشهيرة التي تقضي «بمعالجة الوقائع الاجتماعية على أنها أشياء».

ويرى مونتسكيو أن: «الله له علاقة مع الكون»، وبالتحديد مع الناس الذين يرتبطون به بوشائج الأخلاق والدين، فقوانين التنظيم الاجتماعي ذات علاقة إذن بالله، «مع حكمته وقدرته». ليس المقصود معرفة ما إذا كان الله الذي يستدعيه مونتسكيو هو إله سبينوزا أو إله مالبرانش إن ما يهم عالم الاجتماع هو أن يلاحظ أنه بعد الإشارة بقوة إلى قانونية الطبيعة الاجتماعية، يتحاشى مونتسكيو بعناية الخلط بينها وبين قانونية الطبيعة الفيزيائية. إن القوانين تتحكم بشدة في سلوك الناس إلى درجة أن مونتسكيو سوّلت له نفسه القول إنه عندما تُطرح «المبادئ» فإن «التنوع اللامتناهي للقوانين والأعراف تستسلم لها من تلقاء نفسها». مع ذلك فإن الإنسان الذي هو «كائن قابل للتكيّف»، «ومستسلم في المجتمع إلى أفكار وآراء الآخرين»، خاضع كذلك «للقوانين الخلقية والقوانين الدينية».

إن القوانين التي يهتم بها مونتسكيو تتعلق «بكائنات خاصة وذكية»، أي بفاعلين. ثم لا تظهر بالدقة نفسها التي تظهر فيها قوانين الآلية التي تقوم «بين جسم متحرك وجسم آخر متحرك»، «ينبغي أن يكون العالم الفكري محكوماً بشكل جيد بنفس مقدار العالم الفيزيائي». إن القانونية التي تُلحظ في الظواهر الاجتماعية ليست ذات صفة «قدرية» أو حتمية. عليها أن تترك مكاناً لمقاصد «الكائنات الخاصة والذكية» واستراتيجياتها، التي تستطيع أن تستخدمها لغاياتها الخاصة في «الثبات» و«التماثل» اللذين تسمح للغير بإقامتهما.

إن لدى مونتسكيو نظرة واقعية جداً حول التنوع الكبير للقوانين، وهو لا يدّعي مثل بعض القانونيين الوضعيين، حصر نطاق القانون في التوجيهات الآمرة التي يجعلها فعّالة تدخل السلطات السياسية. «لسنا خاضعين فقط لقوانين الدولة، فنحن نطيع كذلك القوانين الإلهية، وقوانين الطبيعة الفيزيائية، مثل المناخ، وقوانين الطبيعة الحيوانية، مثل تلك التي تتعلق بالنمو واستمرار النوع، وأخيراً، فيما يخص القوانين الوضعية، ينبغي التمييز أيضاً بين تلك التي تتعلق بالقانون السياسي وتلك التي تتعلق بالقانون الدولي، كل نمط من القانونية له منطقه الخاص».

يبدو عمل مونتسكيو حديثاً تماماً، وبالنسبة إلى مسألة أخرى؛ لقد تداول علماء الاجتماع طويلاً منذ ماركس حول العلاقات بين البنية التحتية والبنية الفوقية، ومونتسكيو هو كذلك يتكلم عن «الأسباب» ويسعى إلى تقدير هذه الأسباب بأنها أكثر تأثيراً في مجتمع معين، ولكنه يتحصن جيداً ضد إغراء البحث عن «عامل» وحيد أو على الأقل راجح. يبدو ذلك في الطريقة التي يتطور بها مفهوم النظام السياسي في «روح القوانين» أو «الشرائع». في الكتب الأولى، تبدو القوانين مشتقة من مبادئ الحكومات وطبيعتها، ولكن الخصوبة التفسيرية للعامل السياسي تنضب بسرعة كبيرة، فيضيف مونتسكيو برباطة جأش، عوامل أخرى يحكم بأنها أكثر ملاءمة وأكثر مطابقة. إن فائدة هذا النهج مزدوجة، فليست فكرة القانون وحدها التي تغتني وإنما كذلك فكرة النظام السياسي.

ثمة جانب آخر ينبغي أن يلفت انتباه علماء الاجتماع في عمل مونتسكيو ألا وهو التفسير الذي يقترحه للتغيير الاجتماعي، فمونتسكيو لا يلتقي مع دعاة مفهوم التقدم المستقيم والمتسارع بانتظام ولا مع دعاة المفهوم الدوري، إنه حساس جداً، على غرار معاصريه، تجاه ظواهر الانحطاط، ولكنه يعطي نظرة لا ترسّخ التفسير الوحيد الجانب لسقوط الامبراطوريات القائم على انحلال الأخلاق. في الآراء التي يعرضها حول «عظمة الرومان وانحطاطهم»، يشير مونتسكيو إلى سمة التناقض في تطورهم، «إن قوانين روما البدائية كانت تؤدي إلى تكبير المدينة ولكن ما إن أخضعت روما العالم، حتى أصبحت مبادئ عظمتها أسباباً لانحطاطها بعملية انقلاب مفاجئة بقدر ما هي محتومة». يتمسك مونتسكيو بعوامل عديدة يفتش عن الصلة بينها إذ يقول: «إن حجم المدينة والتوسع المحدود جداً للأراضي التي كان الرومان يمارسون سلطتهم عليها، كانت تعطي للدولة قوة مختصرة، تحافظ على الأفراد في مدار الأهواء المدنية». لم تعد الأمور كما كانت منذ حدوث توسع المقاطعات وتعددها، وتزايد عدد الجنود الذين يؤمنون حمايتها، وتمرد قادتهم، والتكاثر في مدينة روما ومشكلات الغذاء التي نتجت من ذلك، فحل محل الوحدة المدنية القديمة تنافس أكثر فأكثر حدّة بين الزمر المدنية والعسكرية، بين المناطق والمجموعات الإثنية التي أخضعت منذ وقت قريب نسبياً. إن مونتسكيو يدرك تماما تعقّد هذا التسلسل السببي، كما يصف الأفكار التي يمكن بقصد سيىء ومعيب، أن تؤدي إلى نتائج غير متوقعة.

كتبه

عام ١٧٢١ نشر كتابه الساخر "رسائل فارسية" وفيه انتقد المجتمع وأنظمة الحكم في أوروبا في ذلك الحين. جلب له الكتاب شهرة واسعة وكان سببا في قبوله للأكاديمية الفرنسية للعلوم.

عام ١٧٣٤ نشر كتابا تحت عنوان "الملكية العالمية" قام بتقسيم الشعوب إلى شمالية وجنوبية وادعى أن الفرق في المناخ هو السبب الأساسي للاختلاف بين شعوب الشمال وشعوب الجنوب.

عام ١٧٤٨ نشر مونتسكيو أهم كتبه "روح القوانين" وفيه شرح الفرق بين ثلاثة أنواع من أنظمة الحكم:

الملكية: يرث الحاكم فيه السلطة.

الديكتاتورية: يحكم الحاكم فيه وحده دون حدود قانونية ويثبّت حكمه بواسطة إرهاب المدنيين.

الجمهورية: نظام يحكم فيه الشعب أو ممثلوه.

يرى مونتسكيو أن نظام الحكم الأمثل هو النظام الجمهوري. وقد ادعى أن على كل نظام حكم أن يصبو إلى ضمان حرية الإنسان ومن أجل ذلك يجب الفصل بين السلطات والحفاظ على توازن بينها:

- السلطة التنفيذية.
- السلطة التشريعية.
- السلطة القضائية.

حصلت نظرية مونتسكيو على العديد من المؤيدين في أوروبا وأثرت مبادئها على دستور الولايات المتحدة الأمريكية، إعلان حقوق الانسان والمواطن وعلى دساتير العديد من الأنظمة الديموقراطية في عصرنا. مع ذلك فقد كان مونتسكيو يعتقد بعدم جواز الانتقال بين طبقات المجتمع المختلفة ولم ير أنّ عامة الشعب مستحقين أن يحكموا.

وكان هذا الكلام خطيرا آنذاك لأن المجتمع كله مضاد له وبالأخص البابا والكنيسة والكرادلة والمطارنة. فكلهم مقتنعون بأن سقراط وأفلاطون وأرسطو سوف يكون مثواهم في النار لأنهم عاشوا قبل ظهور المسيح ولم يتعرفوا على الإنجيل. في الواقع أن مونتسكيو كان مستنيرا منذ بداية حياته الفكرية. ولذلك وقف في وجه التعصب المسيحي السائد في عصره واتبع طريق العقل والانفتاح والتسامح. وقد انتسب إلى أكاديمية بوردو منذ بداية حياته العلمية ثم انخرط في دراسة الفيزياء والرياضيات. ودرس نظريات نيوتن عن نظام الطبيعة قبل أن يتفرغ للفلسفة والدراسات السياسية. وكان كتاب كبير أصدره بعنوان الرسائل الفارسية عام ١٧٢١: أي وهو في الثانية والثلاثين من عمره. ولكنه أصدر قبله كتابين أقل أهمية. والفكرة العامة لهذا الكتاب هي التالية: كان مونتسكيو يشعر بأن العقائد و العادات القديمة السائدة في عصره أصبحت مهددة بالانهيار بعد أن هيمنت على فرنسا طيلة قرون وقرون. وكان يعتقد أن المجتمع الفرنسي أصبح مريضاً ويبحث عن علاج أو عن تحول ينقله من الفكر القديم إلى الفكر الجديد. ولذلك حاول مونتسكيو أن يكون الطبيب الذي يجد لمجتمعه العلاج الشافي كبقية الفلاسفة الكبار. والواقع أن كتاب الرسائل الفلسفية يحتوي في طياته على بذور كتابه الكبير القادر: روح القوانين.[١]

وقد نشر كتابه الكبير على هيئة رسائل كتبها أمراء فارسيون زاروا فرنسا في تلك الحقبة ودرسوا عاداتها وتقاليدها. ومن خلالهم راح مونتسكيو ينتقد بشكل هجائي لاذع العادات الفرنسية والتعصب الديني السائد في عهد لويس الرابع عشر وخلقه لويس الخامس عشر. كما وانتقد نظام الحكم المستبد، ولكن دون أن يتحمل أي مسؤولية لأنه وضع كل ذلك على لسان أشخاص أجانب يعيشون بالرسائل إلى بعض مواطنيهم في إيران. وقد نشر مونتسكيو كتابه بدون توقيع في مدينة أمستردام، هولندا، حيث كانت الحرية متوافرة هناك أكثر من فرنسا.

والواقع أنه كان يخشى أن يلاحقوه إذا ما عرفوا أنه هو مؤلف الكتاب. وعادة نشر الكتب بدون توقيع كانت شائعة في تلك الأزمان لأن الكنيسة المسيحية كانت تلاحق الفلاسفة والعلماء وتعاقبهم أشد العقاب إذا ما خرجوا على عقائدها. فديكارت مارس هذه العادة، وكذلك غاليليو، واسبينوزا، وعشرات غيرهم. كلهم نشروا كتبهم من دون توقيع.

والواقع أن مونتسكيو كان كارها للاستبداد والأصولية الدينية. وعلى الرغم من أن أمه ربته على حب المسيحية إلا أنه تخلى عن ذلك لاحقا عندما اكتشف تواطؤ رجال الدين مع الأغنياء والأقوياء والحكام. وقد هاجم هذه الظاهرة في كتابه السابق: اعتبارات وخواطر حول سياسة الرومان (١٧١٦).

وفيه يقوم بحملة شعواء على نفاق بعض رجال الدين المسيحيين الذين يخدرون الشعب بمواعظهم لكيلا يثور على الظلم والاستبداد. ولكنه يفعل ذلك بشكل غير مباشر لكيلا يتعرض للمساءلة والمعاقبة. ثم تردف المؤلفة قائلة: قبل أن يصوغ مونتسكيو شكل الحكم العادل والصحيح راح أولا ينقد أسس الحكم السابق أو السائد القائم على الاستبداد والظلم. وهذا شيء طبيعي. فأنت لا تستطيع أن تبني قبل أن تهدم، ولا أن تركب قبل أن تفكك.

وبالتالي فتفكيك النظام القديم للحكم كان الشرط الضروري والأولي لبناء مشروع جديد وصياغة الحداثة السياسية لفرنسا وعموم أوروبا. وهذا ما فعله مونتسكيو في كتابه الكبير الثاني الذي حلّد اسمه على صفحة التاريخ، أي كتاب: «روح القوانين». وهو من أشهر الكتب السياسية في التاريخ. وربما لا يتفوق عليه إلا كتاب السياسة لأرسطو، أو كتاب العقد الاجتماعي ل جان جاك روسو. ولكن لماذا يتفوقان عليه؟ إنه يقف على قدم المساواة معهما، بل ويتفوق عليهما في بعض الجوانب.

والواقع أن كتاب مونتسكيو دشن الروح السياسية للعصور الحديثة مثلما فعل كتاب روسو: العقد الاجتماعي. كلاهما كان ذا تأثير حاسم على الثورة الفرنسية وقادتها.

ثم تردف المؤلفة قائلة: إن كتاب «روح القوانين» هو رائعة مونتسكيو وأهم كتبه على الإطلاق. ويمكن القول إنه أمضى حياته كلها في تأليفه أو التحضير له. وقد ظهر للمرة الأولى في جنيف بعد ثلاثين سنة عمل. وبالتالي فهو يشكل خلاصة عمر مونتسكيو وزبدة فكره وتأملاته في السياسة الفرنسية والعالمية. وقد درس فيه كل المؤسسات السياسية التي كانت سائدة في عصره سواء في فرنسا أو خارجها قبل أن ينتقل إلى المرحلة التالية من العمل: بلورة صيغة جديدة للحكم غير الصيغة التقليدية والاستبدادية السابقة. بهذا المعنى فإن مونتسكيو كان أحد كبار فلاسفة التنوير بالإضافة إلى فولتير، وروسو، وديدرو، وكانط.

وفي كتابه هذا يدعو مونتسكيو إلى إقامة نظام سياسي ليبرالي جدا: أي منفتح على روح العلم والعقل وبعيد عن التعصب والاستبداد بقدر الإمكان. ولكنه يعتقد أن تطوير النظام السياسي القائم يتطلب منا أولا تحليل أصل القوانين الماضية التي هيمنت على البشرية في مختلف العصور السابقة. كما ويتطلب منا تحليل القوانين المعاصرة: أي السائدة في عصره تحت ظل لويس الرابع عشر والخامس عشر.

ويرى مونتسكيو أن القوانين السائدة في بلد ما تكون عادة متأثرة بعاداته وتقاليده وعقائده الدينية لا محالة. كما أنها متأثرة بالموقع الجغرافي للبلد ومناخه وإمكانياته الاقتصادية وسوى ذلك.

وهذه هي أول مرة يقوم فيها مفكر ما بدراسة القانون بشكل علمي وموضوعي على هذا النحو الدقيق والمدهش بوضوحه وجرأته ونفاذ بصيرته. وهي هذا الكتاب الكبير يبلور مونتسكيو نظريته عن الفصل بين السلطات الثلاث: أي السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية، السلطة القضائية. وهذه هي النظرية السياسية الحديثة التي تسيطر على المجتمعات المتقدمة في الغرب. فالسلطة التشريعية تتمثل في البرلمان المنتخب من قبل الشعب. فهو الذي يسنّ القوانين أو يصوت عليها. وأما السلطة التنفيذية فتتمثل في رئيس الجمهورية والحكومة. وهي المسؤولة عن تنفيذ أو تطبيق القوانين التي يصوت عليها البرلمان. وأما السلطة القضائية فتتمثل بوزارة العدل والقضاة الذين يراقبون عمل الحكومة لكي يروا فيما إذا كان متوافقا مع القانون أم لا.

وأي انتهاك للقانون يتعرض للعقاب من قبل القضاة. ولهذا السبب تصيبنا الدهشة نن أبناء العالم الثالث عندما نجد أن القاضي في فرنسا أو إنجلترا يستطيع أن يستجوب الوزراء وكبار الشخصيات في الدولة وأحيانا يحكم عليها بالسجن إذا ما ثبت تورطهم في عملية فسادها أو إثراء غير مشروع أو استغلال للمنصب من أجل تحقيق مصالح شخصية، الخ. وبالتالي فالنظرية التي بلورها مونتسكيو لا تزال سارية المفعول حتى الآن. بالطبع فقد طرأت عليها تعديلات وتحسينات وتطويرات بمرور الزمن ولكن نواة النظرية أثبتت صحتها وفعاليتها. ثم تضيف المؤلفة قائلة: ينبغي العلم بأن هذا الكتاب الحاسم في تاريخ البشرية تعرض لهجوم كبير في عصره. فقد انتقده المحافظون ورجال الدين المسيحيون بشدة باعتبار أنه ينقض النظام السائد للملوك فرنسا الذين يمثلون ظل الله على الأرض.

ولكن المثقفين المستنيرين وعلى رأسهم دلامبير وديدرو وروسو وفولتير وسواهم رحبوا به أجمل ترحيب ورأوا فيه بداية العصور الحديثة: عصور الحرية والعدل والتسامح. ولكن بعضهم عاب عليه بعض النزعة المحافظة لأنه يعطي الأولوية للطبقة الأرستقراطية في الحكم. وهذا شيء طبيعي لأن مونتسكيو نفسه كان أرستقراطيا. ولكن لا ينبغي أن نبالغ في أهمية هذه النقطة المرتبطة بظروف عصرها. فنحن انتقلنا من العصر الأرستقراطي إلى العصر الديمقراطي بعد الثورة الأميركية والثورة الفرنسية. وبالتالي فلم تعد لهذه المسألة من أهمية لأن الزمن تجاوزها.

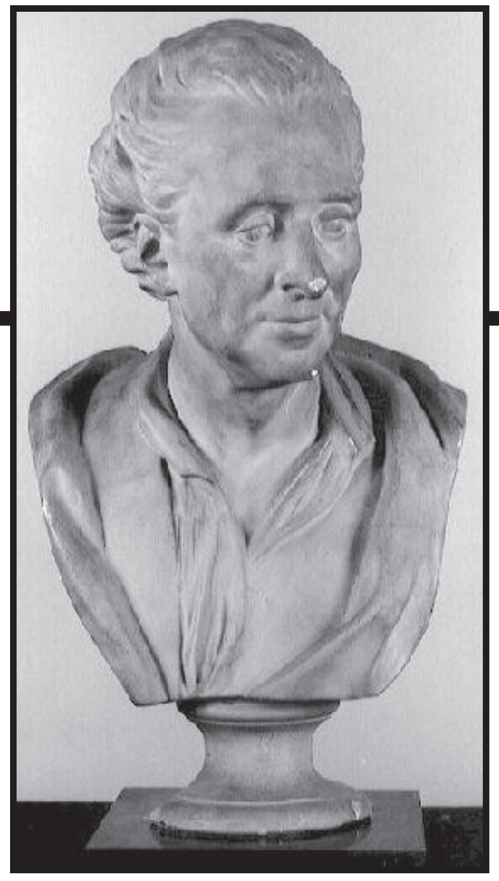

Montesquieu

اشكالية الدين عند مونتسكيو وفولتير

محمد نبيل الشيمي

الدين لغويا اسم لجميع ما يتدين به والديانة تعني العبادة والطاعة اما الدين كمصطلح فقد اختلف عليه خاصة بين رجال الدين وعلماء الاجتماع ويري رجال الدين بان الدين ايمان بوجود قوة كبيرة وعظيمة تفوق قدرة البشر قوة خلاقة مبدعة تمسك بناصية كل المخلوقات من انس وجان وحيوان ونبات قوة خلقت الطبيعة وكل ماتحويه وما تحمله وما تبطنه بمعني ادراك البشر بان هذا الوجود خلق من خلال ذات عليا فوق الطبيعه (اي التسليم بان هناك الاله الخالق) ويقتضي هذا وجود مبادئ تستند شرعيتها من فكرة الدين وتعمل علي تنظيم حياة الانسان وفقا لما يتضمنه الدين الذي يؤمن به حتي الذين يؤمنون بقوي غيبية او قوي الطبيعة يلتزمون بما يعتقدون انه يقربهم الى الهتهم ويفعلون ما يرون انه يرضي هذه الالهة.

وقد شغلت قضية الدين بعض مفكري الغرب حتى ان بعضا منهم هاجم الدين بضراوة وسوف نعرض لرؤية مونتسكيو وفولتير باعتبارهما من اكثرهم نقدا للدين.وقد كان للاحداث التي تعرفا عليها والتي شهدت موجات عنف وازهاق للارواح تحت مظلة رجال الدين في اوربا خلال القرن السادس عشر تحديدا سببا هاما في تشكيل رؤيتهما بصدد الدين ودور الكهنة خاصة وقد كانت مذبحة سان بارتلمي التي نفذها الكاثوليك في فرنسا ضد البروتستانت في٢٤ اغسطس عام ١٥٧٢ م بامر من شارل التاسع بايعاز وضغط شديد من والدته كاترين دي مدسي(ويذكر المؤرخون ان عدد قتلي المعركة بلغ ٦٠ الفا) من اهم الاحداث التي تركت لدى المفكرين احساسا مضادا للدين.

يرى مونتيسكيو(١٦٨٩ – ١٧٥٥) في الدين مجرد تزيين جميل وكابح اجتماعي وكان يتصدي للكهنوت(من المعروف ان الكهنوت يعني الوساطة بين الله وخلقه من خلال الكهنة) ويقول انه من الطيب جدا ان نؤمن بوجود الله حتي عندما يقول انه من غير المفيد ان يلتزم الافراد بدين الا ان من المفيد ان يظل للامراء دينهم وكان علي اعتقاد بان التدين باي دين خير الاف المرات من عدم التدين اطلاقا والملاحظ انه في اطار رائه عن علاقة الدين بالقوانين السائدة تبين انه شديد التعصب للديانة المسيحية ويري انها تتفق والديموقراطية في حين ان الاديان الاخرى من وجهة نظره تتفق والطغيان وضرب مثالا لذلك بتحريم المسيحية لتعدد الزوجات(اري انه لم يدرك الحكمة السامية التي ارادها الله من جواز تعدد الزوجات والتي قيدها سبحانه بشرط توافر العدل ولم يترك هذا لمجرد اشباع الرغبات).

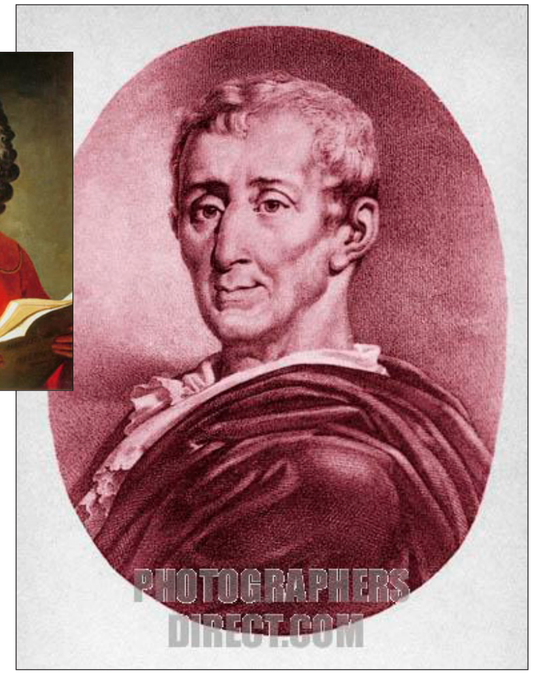

ورأى بعض المفكرين ورجال الدين انه ومن خلال افكاره اتضح انه يؤمن بوجود ذات عليا تدير الكون من منطق عقلاني صرف بعيدا عن سلطة الكهنة الذين ظلوا على رأيه فيهم بانهم يمارسون عملا ضد الدين والتطور.

امـا جـان مـاري اروي‍ـت المعروف بفولتير(١٦٩٤-١٧٧٨) فقد كان الدين بالنسبة له تخريف وتعصب وكان لا يطيق مجرد ذكر اسم الدين امامه وقد كان احساسه بالضيق الشديد راجعا تحديدا الى ذكرياته الاليمة عن مذبحة بارتلمي كان عندما يتذكر تلك المذبحة وفقا لقوله يحس باعراض الحمي التي تضطره الى الذهاب الى الفراش لقد عارض فولتير بكل شدة وحماس الكهنوتية واكد على ضرورة الفصل بين الكهنة والدين فهم في تصوره صورة مشينه للدين ويقول في ذلك (يجب ان يكون لنا دين والا نؤمن بالكهنة).

ونحن بدورنا نتسـاءل ماذا لو كان مونتيسكيو وفولتير بيننا الان ورئيا وسمعا مايفعلة فينا الكهنة الحاليون الذين يبررون الظلم والقهر ويؤكدون على شرعيـة الحكام المغتصبين للحكـم الذين يضربون بحقوق شعوبهم عرض الحائط الكهنة الحاليون لم يعودوا مقصورين على الواقع الديني بل هم الآن منتشرون في كل مناحي الحياةيعيثون في الارض فسادا وخرابا.

مونتسكيو..رائد نظرية الحكم الحديث القائم على الفصل بين السلطات

مونتسكيو..رائد الفلسفة السياسية الحديثة ينتقد بشكل هجائي لإذع العادات الفرنسية السيئة والتعصب الديني السائد في عهد لويس الرابع عشر وخلفه لويس الخامس عشر، كما انتقد نظام الحكم المستبد، ولكن من دون أن يتحمل أي مسؤولية لأنه وضع كل ذلك على لسان أشخاص أجانب يبعثون بالرسائل إلى بعض مواطنيهم في إيران. وقد نشر مونتسكيو كتابه من دون توقيع في مدينة أمستردام بهولندا حيث كانت الحرية متوافرة هناك أكثر من فرنسا.

والواقع أنه كان يخشى أن يلاحقوه إذا ما عرفوا أنه هو مؤلف الكتاب. وعادة نشر الكتب من دون توقيع أو ذكر اسم الكاتب على الغلاف كانت شائعة في تلك الأزمان لأن الكنيسة المسيحية كانت تلاحق الفلاسفة والعلماء وتعاقبهم أشد العقاب إذا ما خرجوا على عقائدها.

فديكارت مارس هذه العادة، وكذلك غاليليو، وسبينوزا، وعشرات غيرهم. كلهم نشروا كتبهم، أو العديد منها، من دون توقيع. والواقع أن مونتسكيو كان كارها للاستبداد والأصولية الدينية. وهما شيئان متلازمان في معظم الأحيان.

وعلى الرغم من أن أمه ربته على حب المسيحية، فإنه تخلى عن ذلك لاحقا عندما اكتشف تواطؤ رجال الدين مع الأغنياء والأقوياء والحكام.

وقد هاجم هذه الظاهرة في كتابه السابق: «اعتبارات وخواطر حول سياسة الرومان (١٧١٦)». وفيه يقوم بحملة شعواء على نفاق بعض رجال الدين المسيحيين الذين يخدرون الشعب بمواعظهم لكي لا يثوروا على الظلم والاستبداد السائدين في عهد لويس الخامس عشر الذي كان ملكا ظلاميا يكره فولتير وكل فلاسفة التنوير. ولكن مونتسكيو فعل ذلك بشكل غير مباشر لكيلا يتعرض للمساءلة والمعاقبة.

قبل أن يصوغ مونتسكيو شكل الحكم العادل والصحيح، راح أولا ينقد أسس الحكم السابق أو السائد القائم على الاستبداد والظلم. وهذا شيء طبيعي.

فأنت لا تستطيع أن تبني الجديد قبل أن تهدم القديم، ولا أن تركب قبل أن تفكك. وبالتالي فتفكيك النظام القديم للحكم المستبد كان الشرط الضروري والأولي لبناء مشروع جديد وصياغة الحداثة السياسية لفرنسا وعموم أوروبا.

وهذا ما فعله مونتسكيو في كتابه الكبير الثاني الذي خلد اسمه على مدى الدهر: أي كتاب «روح القوانين»، وهو من أشهر الكتب السياسية في التاريخ.

وربما لا يتفوق عليه إلا كتاب «السياسة» لأرسطو، أو كتاب العقد الاجتماعي لجان جاك روسو. ولكن لماذا يتفوقان عليه؟ إنه يقف على قدم المساواة معهما، بل ويتفوق عليهما في بعض الجوانب.

والواقع أن كتاب مونتسكيو دشن الروح السياسية للعصور الحديثة مثلما فعل كتاب روسو «العقد الاجتماعي». كلاهما كان ذا تأثير حاسم على الثورة الفرنسية وقادتها الكبار.

هكذا نلاحظ أن الفكر التنويري الجديد سبق اندلاع الثورة الفرنسية بعشرين أو ثلاثين سنة ومهد لها الطريق. وهذا يعني أن الفكر يسبق السياسة ويعلو عليها وليس العكس. فلا ثورة تغييرية حقيقية من دون فكر جديد.

من هنا، الخوف على الانتفاضات العربية المباركة الجارية حاليا. فالفكر التنويري لا يزال ضعيفا بالقياس إلى الفكر الإخواني الأصولي. ولكن يبقى الأمل واردا؛ إن لم يكن غدا، فبعد غد.

لتوضيح هذه النقطة أكثر أحيل القارئ إلى المقالة الرائعة التي نشرها الشاعر أحمد عبد المعطي حجازي في «الأهرام» مؤخرا تحت عنوان: «ركوب الديمقراطية إلى الطغيان!»، فهي تحلل موقف الإخوان المسلمين الذين قد يقطفون ثمار الانتفاضة الأخيرة ويجبرونها كليا أو جزئيا لصالحهم.

وعندئذ ترتد الثورة على ذاتها وتفرغ من محتواها التحريري وجوهرها. إنها مقالة تضيء الوضع الراهن من مختلف جوانبه بشكل ساطع ومقنع. إنها ليست مقالة لشاعر كبير فقط، وإنما لمفكر كبير أيضا.

ينبغي العلم بأن كتاب «روح القوانين» هو رائعة مونتسكيو وأهم كتبه على الإطلاق.

ويمكن القول بأنه أمضى حياته كلها في تأليفه أو التحضير له.

وقد ظهر للمرة الأولى في جنيف بعد ثلاثين سنة عمل. وبالتالي، فهو يشكل خلاصة عمر مونتسكيو وزبدة فكره وتأملاته في السياسة الفرنسية والعالمية.

وقد درس فيه كل المؤسسات السياسية التي كانت سائدة في عصره سواء في فرنسا أو خارجها قبل أن ينتقل إلى المرحلة التالية من العمل: بلورة صيغة جديدة للحكم الدستوري الديمقراطي غير الصيغة التقليدية والاستبدادية السابقة. بهذا المعنى، فإن مونتسكيو كان أحد كبار فلاسفة التنوير بالإضافة إلى فولتير، وروسو، وديدرو، وكانط.. إلخ.

وفي كتابه هذا، يدعو مونتسكيو إلى إقامة نظام سياسي ليبرالي جدا؛ أي منفتح على روح العلم والعقل وبعيد عن التعصب والاستبداد بقدر الإمكان.

ولكنه يعتقد أن تطوير النظام السياسي القائم يتطلب منا أولا تحليل أصل القوانين الماضية التي هيمنت على البشرية في مختلف العصور السابقة، كما يتطلب منا تحليل القوانين المعاصرة؛ أي السائدة في عصره تحت ظل لويس الرابع عشر والخامس عشر.

ويرى مونتسكيو أن القوانين السائدة في بلد ما تكون عادة متأثرة بعاداته وتقاليده وعقائده الدينية لا محالة، كما أنها متأثرة بالموقع الجغرافي للبلد ومناخه وإمكانياته الاقتصادية.. وغير ذلك.

وهذه هي أول مرة يقوم فيها مفكر ما بدراسة القانون بشكل علمي وموضوعي على هذا النحو الدقيق والمدهش بوضوحه وجرأته ونفاذ بصيرته.

وفي هذا الكتاب الكبير، يبلور مونتسكيو نظريته عن الفصل بين السلطات الثلاث: السلطة التشريعية، فالسلطة التنفيذية، فالسلطة القضائية. وهذه هي النظرية السياسية الحديثة التي تسيطر على المجتمعات المتقدمة في الغرب.

فالسلطة التشريعية تتمثل في البرلمان المنتخب من قبل الشعب؛ فهو الذي يسن القوانين أو يصوت عليها. وأما السلطة التنفيذية، فتتمثل في رئيس الجمهورية والحكومة، وهي المسؤولة عن تنفيذ أو تطبيق القوانين التي يصوت عليها البرلمان.

وأما السلطة القضائية، فتتمثل في وزارة العدل والقضاة الذين يراقبون عمل الحكومة لكي يروا ما إذا كان متوافقا مع القانون أم لا. وأي انتهاك للقانون يتعرض للعقاب من قبل القضاة.

ولهذا السبب، تصيبنا الدهشة نحن أبناء العالم الثالث عندما نجد أن القاضي في فرنسا أو إنجلترا يستطيع أن يستجوب الوزراء وكبار شخصيات الدولة وأحيانا يحكم عليهم بالسجن إذا ما ثبت تورطهم في عملية فساد أو إثراء غير مشروع أو استغلال للمنصب من أجل تحقيق مصالح شخصية.. إلخ؛ انظر خوف شيراك من القضاة الآن.

وبالتالي، فالنظرية التي بلورها مونتسكيو لا تزال سارية المفعول حتى الآن. بالطبع، طرأت عليها تعديلات وتحسينات وتطويرات بمرور الزمن، ولكن نواة النظرية أثبتت صحتها وفعاليتها.

ولكن ينبغي العلم بأن هذا الكتاب الرائد في تاريخ البشرية تعرض لهجوم كبير في عصره؛ فقد انتقده المحافظون ورجال الدين المسيحيون بشدة باعتبار أنه ينقض النظام السائد للملوك فرنسا الذين يمثلون الحكم المطلق وظل الله على الأرض.

ولكن المثقفين المستنيرين وعلى رأسهم دلامبير وديدرو وروسو وفولتير وسواهم، رحبوا به أجمل ترحيب ورأوا فيه بداية العصور الحديثة؛ عصور الحرية والعدل والتسامح.

ولكن بعضهم عاب عليه بعض النزعة المحافظة لأنه يعطي الأولوية للطبقة الأرستقراطية في الحكم. وهذا شيء طبيعي، لأن مونتسكيو نفسه كان أرستقراطيا.

ولكن ينبغي أن لا نبالغ في أهمية هذه النقطة المرتبطة بظروف عصرها، فنحن انتقلنا من العصر الأرستقراطي إلى العصر الديمقراطي بعد الثورة الأميركية والثورة الفرنسية. وبالتالي، لم تعد لهذه المسألة من أهمية لأن الزمن تجاوزها.

عن/ صحيفة الشرق الاوسط

في كتاب لـ"دي مونتسكيو" : فصل السلطات.. سبيل احترام القوانين

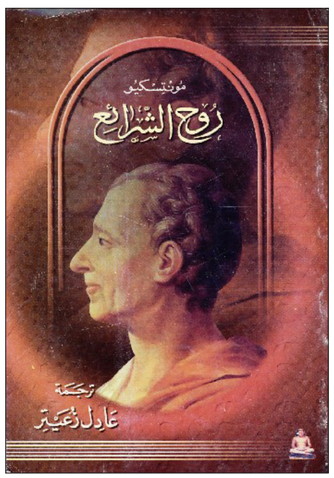

يرى الفيلسوف الفرنسي شارل دي مونتسكيو، في كتابه الصادر مؤخرًا عن الهيئة العامة لقصور الثقافة، بعنوان "روح الشرائع"، أن "القانون – بشكل عام – هو العقل البشري، المتحكم بكل شعوب الأرض"، وأن العقل الإنساني هو مصدر القوانين والشرائع، التي تحكم العلاقات بين البشر؛ لذا فهي قابلة للتعديل والتغيير بتغير الأزمنة والأمكنة.

ويؤكد – خلال كتابه الذي جاء في واحد وثلاثين بابا موزعة بين ستة أجزاء – أن القوانين هي ظواهر طبيعية وسياسية ترتبط بنظام الحكم وأشكال السلطة التي تشرعها؛ فهي تلك القوانين التي تسود في الحكم المطلق؛ وتقوم على مبدأ الخوف والتسلط، بينما القوانين التي يقوم عليها الحكم الملكي تستند إلى الشرف، أما الحكم الجمهوري فيقوم على الفضيلة، والتي تدعو إلى المساواة والقناعة في توزيع الحقوق والواجبات على الأفراد.

ومن خلال التحليل التاريخي والسياسي والاجتماعي للقوانين، يركز مونتسكيو على إشكالية "تطور القوانين" عبر مقياس تطورها والذي يعتبر هو المدى الذي تتيحه هذه القوانين لحرية الإنسان الفرد؛ فأفضل نسق للقوانين – بحسب مونتسكيو – هو الذي يحقق الحد الأقصى من الحرية للأفراد؛ فالحرية هي الحق في ممارسة كل ما تبيحه القوانين؛ حيث تصل حرية الأفراد في ظل "الاستبداد" إلى حد التلاشي والزوال؛ نظرًا إلى أن النظم الاستبدادية تتطلب الطاعة السلبية، لهذا فلا يمكن لها أن تبقى وتستمر إلا بإشاعة الخوف وعدم الأمان.

وفي ما يتعلق بالفصل بين السلطات؛ فأكد مونتسكيو على ضرورة الفصل بينهما؛ شارحًا ثلاثة فروق بين الأنظمة الحاكمة؛ هي: "نظام الحكم الملكي"، و"نظام الحكم الدكتاتوري"، و"نظام الحكم الجمهوري".. مؤكدًا في هذا الصدد على أن الحرية لا تتحقق إلا بتقييد السلطة؛ أيا كانت، وان جمع السلطة في يد واحدة يعد خطرًا على الحرية؛ لذا فالفصل بينها هو الوسيلة الوحيدة الفعلية لتأمين الحرية.. مفندًا في هذا الإطار عددًا من الأسباب؛ منها: أن تجارب البشرية أثبتت أن من يتمتع بسلطات واسعة وغير محددة سيسيء استعمالها.. وأن مبدأ فصل السلطات هو الوسيلة الوحيدة التي تكفل احترام القوانين وتطبيقها بصورة جدية.

ولم يغفل مونتسكيو الإشارة إلى أن الهدف الأساسي من كتابه، هو سقوط الحكم المطلق من اجل قيام حكم "الملكية المنورة" على النمط الإنجليزي. والذي تبدي تأثيره واضحا وكبيرا في الثورة الفرنسية، ناهيك عن أثره في حركات توحيد الولايات المتحدة الأمريكية.

الجدير بالإشارة، أن "روح الشرائع" يضم ستة أجزاء، يشتمل الأول منها على ثمانية أبواب؛ يحاول المؤلف من خلالها بحث طرق معالجة القوانين وأشكال الحكومة، فيما يشتمل الجزء الثاني على خمسة أبواب تعالج التدابير العسكرية مع أمور الجباية، أما الثالث فجاء في ستة أبواب تعالج الأوضاع والطبائع واتباعهما لأحوال الأقاليم.. بينما يقع الجزء الرابع في أربعة أبواب تعالج المسائل الاقتصادية.. وأخيرًا الجزءان الخامس والسادس في ثلاثة أبواب تعالج القوانين الرومانية والفرنسية والإقطاعية.

http://www.almadapaper.net - E-mail: almada@almadapaper.net

"روح الشـرائع" لمونتسكيو: حكومات وحرية ومناخات متبدلة

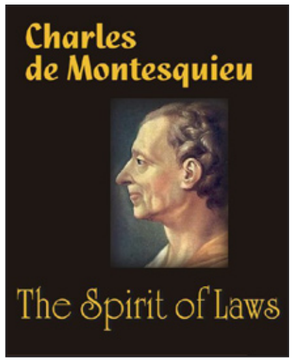

إذا استثنينا مؤلفات جان - جاك روسو وربما مؤلفات فولتير أيضا، يمكننا ملاحظة ان كتاب «روح الشرائع»، لمونتسكيو هو الأشهر بين الأعمال الفكرية التي مهّدت للثورة الفرنسية، وبالتالي بين كل ما يسمى بعصر الأنوار. وهو شهير لدى الذين لم يقرأوه بقدر ما هو شهير لدى الذين قرأوه، حاله في هذا حال «رأسمال» كارل ماركس، وربما معظم أعمال فرويد أيضا. ولعل اللحظة الأولى التي شهدت بداية شعبية هذا الكتاب، الذي ما كان ينبغي له أن يكون شعبياً على أية حال، كانت تلك التي امتدح فيها مارا، أحد كبار رجالات الثورة الفرنسية وطغاتها الدمويين، الكتاب وصاحبه قائلاً ان مونتسكيو في «روح الشرائع» «احترم الآراء التي تؤمّن سلامة المجتمع، ولم يهاجم قط إلا الأحكام المسبقة الضارة، لكنه لكي يطهّر الأرض منها، لم يتخذ على الإطلاق نبرة المصلح الواثق من نفسه». والحق أنه كان غريباً، ومشجعاً، أن يقول مارا كلاماً مثل هذا الكلام عن كتاب كان كثيرون يرون أنه الصاعق الذي فجّر الثورة.

ابراهيم العريس

مهما يكن من أمر، فإن مونتسكيو نفسه يحذرنا منذ مقدمة كتابه من أن الهدف الذي وضعه لنفسه «ليس توجيه النقد اللاذع للأنظمة القائمة لدى مختلف الأقوام، وإنما شرحها وتفسيرها» مؤكداً أن «على الرغم من التنوع الكبير في النظم والمؤسسات الاجتماعية، فإن ظهورها ليس عرضياً أو تعسفياً، لأن كل ما يتحرك في هذا العالم يخضع لقوانين ثابتة لا تتغير». فالقوانين هي في رأي مونتسكيو «العلاقات الحتمية المنبثقة من طبيعة الأمور». ومن الواضح ان هذا التأكيد الذي نجد ظله مخيماً على كل صفحة من صفحات «روح الشرائع» هو الذي جعل مؤرخي الفلسفة يصفون مونتسكيو بأنه واحد من مؤسسي الحتمية الجغرافية، هو الذي كان يقول ان السمات الأخلاقية للشعوب وطابع قوانينها وأشكال حكوماتها إنما يحددها المناخ والتربة ومساحة الإقليم. صحيح ان الماديين الفرنسيين انتقدوا هذه الآراء، لكن مونتسكيو ظل يعتبر من أكبر التنويريين بينهم. وهو نفسه كان على أية حال، يعتبر الملكية الدستورية أفضل أشكال الحكم، وكان يقف ضد الحكم المطلق معتبراً إياه مضاداً لكل ما يمتّ الى الإنسان والإنسانية بصلة من الصلات. وما «روح الشرائع» سوى تفسير لهذا في محاولته تفسير أصل الدولة وطبيعة القوانين، على غرار ما فعل ابن خلدون قبله بقرون، وبهدف وضع خطة لإصلاحات الاجتماعية على أساس يرى الى مسألة التوحيد بين المجتمع والطبيعة، على أنها قانون أساسي، ما يتناقض مع نظرية العناية الإلهية خالقة الدولة، التي كانت سائدة في القرون الوسطى.

ومع هذا ليس «روح الشرائع» كتاباً متناسقاً ذا موضوع واحد، بل هو متن يضم مجموعة كبيرة من الأقوال والفقرات والحكم والأفكار، التي تبدو للقارئ مشتتة لا يجمع بينها جامع، حتى ولو انها تتميز جميعاً ببعد النظر ومعرفة افضل الطرق الى الوصول الى موضوعها. وبعض هذه الفقرات يمتد على صفحات، فيما لا يتعدى بعضها الآخر الجملة الواحدة. ويقول الباحث السوفياتي فولغين صاحب واحد من أشهر الكتب التقدمية عن «عصر الأنوار»، انه «يصعب على القارئ أحياناً إدراك الصلة التي تجمع بين فصل وآخر» مؤكداً أن المؤلف «ينسى نفسه أحياناً في سعيه لشرح أفكاره باللجوء الى الأمثلة ويشتّ كثيراً عن موضوعه».

في شكل عام يتألف «روح الشرائع» من ٣١ قسماً أو كتاباً قسمت الى فقرات ومقاطع تشكل في ما بينها موسوعة لأفكار العصر، وبحوثاً ذات علاقة مباشرة بمسألة القوانين والشرائع، وعلاقة هذه ليست فقط بالحكومات وأنظمة الحكم بل كذلك بذهنيات المواطنين، وطبيعة الأرض والمناخ والتجارة وعدد السكان. في الكتاب الأول يحدد المؤلف الفارق بين قوانين الطبيعة والقوانين الإنسانية. وفي الفصلين التاليين يحدد هذه الأخيرة عبر رسم خريطة لأنظمة الحكم بأنواعها الثلاثة: الطغيان والسلطة الملكية والسلطة الجمهورية. وحتى الكتاب العاشر، يدخل مونتسكيو في تفاصيل القوانين والعقوبات والأحكام القضائية ولا سيما في «الأمم الحديثة». أما في الكتابين التاليين فإنه يعالج الشرائع التي تقوم عليها الحرية السياسية التي لا يمكن العثور عليها إلا لدى الحكومات المعتدلة. وهنا يعرّف مونتسكيو الحرية بأنها «حق الإنسان في ان يفعل كل ما تسمح له به الشرائع». والكتاب الثاني عشر تحديداً يعالج فيه المؤلف علاقة جباية الضرائب بالحرية. وفي الكتب التالية يعالج مونتسكيو ضرورة أن يأخذ المشرّع في الاعتبار الأحوال المناخية والجغرافية في شكل عام. وبعد ذلك يدرس المؤلف تأثير الأخلاق في القوانين، والتجارة، واستخدام النقود، والعلاقة بين زيادة عدد السكان والقوانين، ثم في الكتب الرابع والعشرين والخامس والعشرين والسادس والعشرين يصل الى البحث المفصّل في واحدة من اكثر المسائل التي يتناولها الكتاب تعقيداً: أي علاقة الدين بالدولة. أما الأجزاء الباقية ففيها دراسات وفصول وفقرات ذات علاقة بالقانون الروماني والقانون الفرنسي والقوانين الإقطاعية وما إلى ذلك.

لقد رأى معظم الباحثين الذين درسوا روح الشرائع ان مونتسكيو يتوصل في نهاية الأمر الى وضع نظرية تسفر عن إلغاء السياسي لحساب القانون العادل، حيث ان السلطات السياسية الثلاث (التشريعية، التنفيذية والقضائية) موجودة لديه حقاً، لكنّ الذي يحكم في النهاية، انما هو القانون. وفي هذا الإطار اعتبر كتاب مونتسكيو، على الدوام، حديثاً وثورياً.

صدر «روح الشرائع» في عام ١٧٤٨ وكان مؤلفه في نحو الستين من عمره، والكتاب صدر من دون ان يحمل اسم المؤلف أو تاريخ الصدور. ومع هذا لاقى رواجاً ونجاحاً كبيرين، الى درجة أنه طبع اثنتين وعشرين طبعة خلال عام واحد بعد صدوره. وعرف دائماً ان الإمبراطور فريدريك الثاني، الذي كان على علاقة صداقة ومراسلة مع مونتسكيو، جعل منه الكتاب الذي يقرأ فقراته كل مساء، حتى وإن كان أعلن انه يخالف المؤلف بالنسبة الى بعض النقاط. وكذلك فعلت ملكة روسيا كاترين الثانية، في الوقت الذي هاجم فيه اليسوعيون وغيرهم الكتاب، ما جعل مونتسكيو يرد بوضع كتاب عنوانه «في الدفاع عن روح الشرائع». غير ان دفاعه لم يجد إذ أدرج، في السوربون، بين الكتب المحظورة.

ولد شارل لوي – دي سيكوندا بارون دي مونتسكيو في عام ١٦٨٩ في قصر عائلته قرب بوردو. وعلى رغم انتمائه الى أسرة قضاة عريقة، ربّي بين الفلاحين والفقراء. درس أولاً في معهد ديني ثم درس القانون في بوردو قبل ان ينتقل الى باريس حيث أقام ٤ سنوات شحذت فكره ووضع خلالها رسائل حول «هلاك الوثنيين»، قبل ان يعود الى بوردو ليهتم بالشؤون العائلية ويتزوج ويلتحق بسلك القضاء. وهو في تلك المرحلة وضع الكثير من الكتب العلمية والطبية. أما بداية شهرته فكانت مع كتاب «الرسائل الفارسية» الذي رسّخ مكانته وجعله يمضي جلّ وقته في باريس مختلطاً بالأنتلجنسيا الواعية فيها. ومنذ عام ١٧٢٦ بدأ يسافر ويتجول بين فيينا والبندقية وتورينو وجنوى وروما، ثم انتقل الى ألمانيا ثم الى لاهاي فإنكلترا. وكانت وفاته في باريس في عام ١٧٥٥، أي ست سنوات بعد صدور «روح الشرائع».

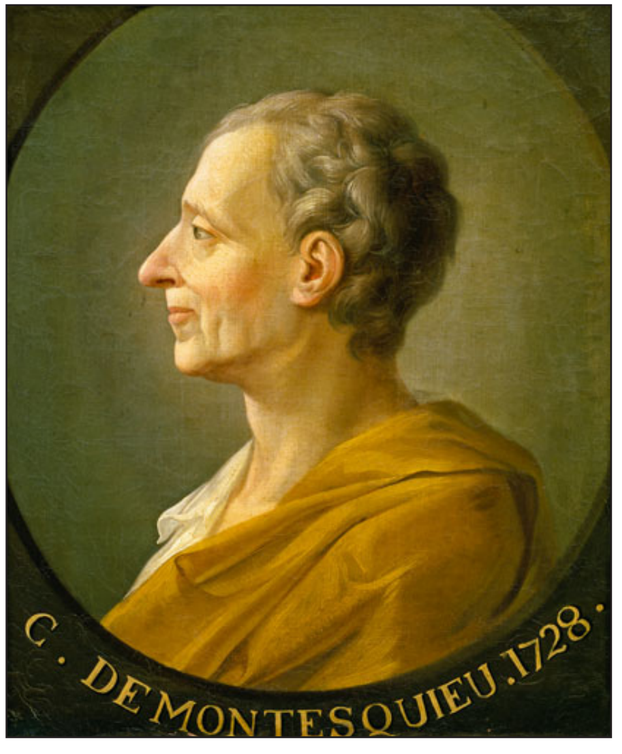

عن جريدة الحياة ٢٠١١/١/٦

فلاسفة عصر التنوير في اوربا (مونتيسكيو)

د.عبد الجبار منديل

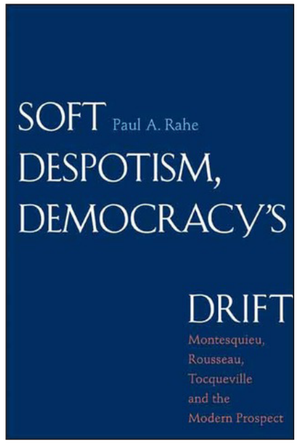

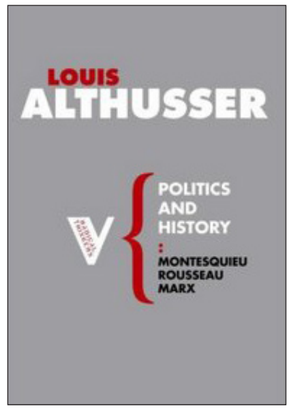

كان القرن السابع عشر في اوروبا هو عصر الصراعات الكبرى والانجازات الكبرى التي مهدت لعصر التنوير ولكنه ايضا كان عصر الملوك المستبدين. الملك لويس الرابع عشر في فرنسا الذي كان يقول (انا الدولة والدولة انا) والملكة اليزابيث في انكلترا والملك فردريك في بروسيا..الخ.

كانت الايديولوجية التي سيطرت على اوروبا هي المبدأ الذي يقول ان ثروة البلد تكمن في مخزونها من الذهب والفضة وتنمية الانتاج القومي عن طريق تشجيع الصناعة واعادة تأهيل التجارة التي حاربتها الكنيسة الكاثوليكية اضافة الى تكريس قوة الدولة الوطنية ضد الاقليمية والامارات المحلية واصبحت الشركات التجارية هي جيوش ملوك اوربا في غزو العالم وقد زاد ذلك من سيطرة الملوك على الحياة السياسية وخنق الحريات في الداخل اما القرن الثامن عشر فهو القرن الذي تم فيه حصاد الثمار الاولى الى للثورة الصناعية في اوربا الغربية والقرن الذي بدأت فيه البرجوازية تتطلع للمرة الاولى الى المساهمة في الحكم واخذ دورها في الحياة السياسية والاجتماعية بما يتماشى مع ثقلها الاقتصادي وتقليم اظافر الحكم الملكي المطلق عن طريق سن القوانين والشرائع التي تساعد على المزيد من المساهمة في الحكم.

ان الارهاصات الفكرية والفلسفية التي حدثت في القرن السابع عشر هي التي مهدت الطريق الفكري لكثير من الافكار والفلسفات التي ظهرت في القرن الثامن عشر.

ومن الفلاسفة الرواد في هذا المجال الفيلسوف الانكليزي مارك لوك (١٦٣٢-١٧٠٤) الذي ينتقد فكرة الحكم الابوي للملوك ويؤكد على قدسية الملكية الخاصة وان الغاية الاساسية لكل حكومة هو الحفاظ على الملكية الخاصة مما يشير الى الاصول البرجوازية في فكرة. وان السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية لا يجب ان يجتمعا في نفس الايدي. وتلك كانت الجذور الاولى التي اوحت الى مونتسكيو نظرية فصل السلطات. ولكن لوك كما يحذر من خطورة الحكم الملكي المطلق فانه ايضا يحذر من حكم الشعب المطلق. لانه يؤكد بالدرجة الاولى على الهدوء والنظام والامن.

يعتبر الفيلسوف الفرنسي مونيسكيو (١٧٥٥.١٦٨٩) منظر مبدأ فصل السلطات وتصير الليبرالية الكاملة ولأنه من النبلاء فأنه يعد طبقة النبلاء هي افضل ضمان للنظام الملكي الدستوري ويرى ان المساواة المطلقة بين الناس هي امر مستحيل ولايجب ان تخلط بين الشعب وبين الرعاع.

ان اهم مؤلفات مونتسكيو هي (روح القوانين) و(اسباب عظمة الرومان)و(السيرة الذاتية)

اما اشهر نظريات مونتيسكيو هي نظرية الحكومات ونظرية فصل السلطات فهو يستعرض ثلاثة انماط من الحكومات وهي:

١.الحكومة الجمهورية وهذه الحكومة هي التي يتولى فيها الشعب بكامله او جزء منه السلطة العليا ويوجد شكلان مختلفان للجمهورية هما الجمهورية الديمقراطية والجمهورية الارستقراطية فالجمهورية الديمقراطية يمارس فيها كل الشعب السلطة العليا لذلك فانها جمهورية صغيرة بسيطة فاضلة مقتصرة على مدن صغيرة يستطيع كل السكان الاجتماع في ساحة عامة على غرار المدن اليونانية القديمة.

اما الجمهورية الارستقراطية فهي على نمط جمهورية البندقية فالسلطة العليا هي ملك عدد من الاشخاص ويجب ان تكون الارستقراطية كثيرة العدد بما فيه الكفاية وعليها ان تسعى لكي تنسى وجودها وتذوب وسط الشعب.

٢.الحكومة الملكية ومن طبيعتها ان يتولى الفرد الحكم فيها ولكن الملك هنا ليس مستبدا ذلك انه يحكم من خلال القوانين الاساسية ومن خلال فصل السلطات.

٣.الحكومة المستبدة وهي ان يتولى الحكم فيها فرد يحكم على هواه من دون قوانين ومن دون قواعد وتستند على الاكراه وهذا النوع من الحكومات يدينه مونتيسكيو.

اما نظرية فصل السلطات عند مونتيسكيو فقوامها التوازن حيث يتم ايقاف السلطة بالسلطة ويجب ان يكون هنالك انفصال بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وكذلك الانفصال بين الهيئات الوسيطة واللامركزية وبذلك يتم منع الحكم من الوقوع في الاستبدادية ذلك ان وقوع السلطات في يد واحدة يشجع الاستبداد.

لقد اصبح مبدأ فصل السلطات لاول مرة في التاريخ بفضل مونتيسكيو مبدأ ثابتا بالنسبة الى اقامة النظام الديمقراطي حيث يجب ان لا تجتمع هذه السلطات الثلاث بالايدي نفسها بل يجب ان يكون بينها فصل شديد ولكن على ان يتم التنسيق بينها بما يساعد على مشاركتها في الحكم والسيادة بشكل متوازن ومتفاعل.

ومنذ عهد مونتيسكو وكتابه (روح القوانين)اصبح مبدأ فصل السلطات مبدأ ثابتا ولا غنى عنه في بناء النظام الديمقراطي السليم.

كتاب مونتسكيو

د.خالص جلبي

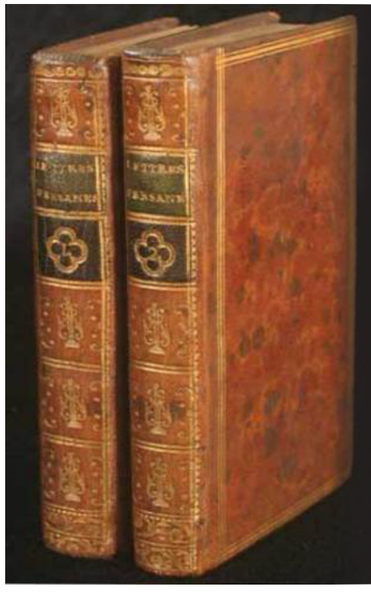

فكرة القانون أو السببية هي التي بدأت تهيمن على تفكير الفلاسفة والمفكرين بدءاً من القرن الثامن عشر، لذا كتب منتسكيو قبل أن يبلور أفكاره الأخيرة في كتابه الشهير روح الشرائع عن السببية وإمساكها برقبة التاريخ، عندما حاول أن يفهم انهيار روما والعوامل المؤثرة الخلفية فجاء في كتابه أبحاث في أسباب عظمة الرومان وفي صعودهم وانحطاطهم:

«إن هناك أسباباً عامة معنوية ومادية تفعل فعلها في كل مملكة فترفعها وتحفظها أو تقلبها، وأن كل ما يحدث إنما يخضع لتلك الأسباب».

وصلنا إذاً إلى معلم بارز الآن بين مفهوم السببية أو القانون وبين الصدفة، ولكن ما هي الصدفة؟!.

علينا هنا أن نعتمد دراسة شيقة قام بها عالم روسي هو ليونارد راستريغين يعتبر عالما مرموقاً في علم السايبرنتيك، أي علم التحكم للتحرر من دوار الفوضى والصدفة.

يقول بقدر حتمية نزول القطعة المعدنية إلى الأرض بقدر احتمالية رسوها على وجه بذاته.

ولكن لماذا كان رسو وجه بذاته احتمالياً وما هي العناصر التي تلعب دوراً في تشكيله؟، يقول المؤلف:

من الواضح أننا لن نستطيع أبداً توقع على أي وجه ستسقط قطعة النقد، لأن مصير القطعة تحدده أربعة عناصر على الأقل، وهي: رامي القطعة. الوسط الذي تسقط فيه القطعة. السطح الذي سترسو عليه. خصائص القطعة النقدية ذاتها، وكل عنصر من هذه العناصر حيوي بالنسبة للنتيجة، وكل منها بدوره نتاج عدد هائل من الأسباب.

وفي الحقيقة فإن عدد هذه المسببات لا نهائي من الناحية العملية، ولذا من المستحيل وضعها جميعاً في الاعتبار في الوقت نفسه حتى ولو رمية واحدة للقطعة النقدية.

ولكن ما يحدث مع مشكلة وجه القطعة المعدنية يعبّر عن مشكلة كونية ضخمة لفهم منظومة عالم الصدفة، فهي أخيراً لا تطل المصادفة من جهلنا فقط، ولا من التعقيد اللا نهائي لعالمنا فقط، ولا من محدودية دقة القياس فقط، ولكنها أيضاً موروثة من المبدأ الشهير اللا يقينية الذي صاغه عالم الطبيعة الألماني فيرنر هايزنبرغ.

ولكن المصادفة تعبّر في الواقع عن لا توقعية جهلنا الراجعة إلى المعلومات الرديئة التي بحوزتنا والراجعة إلى غياب البيانات الضرورية، وإلى نقص معرفتنا الأساسية، وهكذا نعرف المصادفة بأنها مقياس للجهل، فكلما قلت المعلومات التي لدينا حول أي موضوع كلما كان سلوكه مصادفة.

وبالعكس كلما توفرت المعلومات التي نعرفها حوله قلت سلوكيات المصادفة، وازدادت قدرتنا على توقع سلوكه المستقبلي.

جـدل العلاقـة بيـن الاسـتبداد والعبودية الطوعية

لم يظهـر مصطلح المستبد الا في القرن الخامس قبل الميلاد، ابان الحرب الفارسية الهيلينية، وكانت كلمة المستبـد despot المشتقـة من الكلمـة اليونانيـة depotes مستعملة بمعنى رب الأسـرة، او سيد المنزل، او السيـد على عبيـده، ثم خرجت الى المجـال السياسي، ليوصف بها نمط من الحكـم المطلق، الذي تكون فيه سلطة الملك على رعاياه بمثابة سلطة الأب على أبنائه في الأسرة، او السيد على عبيده(١). وفي القـرن الثامـن عشر جعل مونتسكيـو (١٦٨٩-١٧٥٥) الاستبـداد احد الأشـكال الأساسية للحكم بمـوازاة الحكومتين الملكيـة والجمهورية. فبينما تسود المساواة في الحقـوق بين الجميع في النظام الجمهـوري الديمقراطي، تتفشـى في الاستبـداد مساواة من نـوع آخر كمـا يقـول مونتسكيو، اذ (يتمتـع جميع الناس هنا بالمساواة، لا لانهـم كل شيء، كما هو الحال في الديمقراطية، بل لانهم لا شيء، انه إزالة المراتب بوساطة التسوية العامة)(٢)

د.عبد الجبار الرفاعي

ويتمتع الحاكم في الاستبـداد بحرية مطلقة، تتيح له التصرف بلا حدود او قوانين او قواعد، فيما تسري على جميع أفراد الشعب عبـودية تسليمهم ابسط الحقوق الشرعية، ويخضع كل شيء في حياتهم لنزوات وأهـواء ورغبـات المستبد، ذلك ان الدولة تختصر في شخصه، انه الدولة كلها. ان الحكم أو النظام الاستبدادي يمثل شكلا من أشكال الاحتلال الكامل للشخص، والاستعمار الداخلي للمجتمع، بنحو يستقل فيه فرد طاغية في التسلط على بقية افراد الشعب، من دون ان يخضع لقانون، ويتحكم في حياة المواطنين، ويحرص على صيانة وعيهم، وتكييف مشاعرهم، وتلوين أحلامهم، بما يكرس سلطته ويمددها على كل شيء، من دون ان يستثني حقلا في البلد من هيمنته. وتطغى في فضاء الاستبداد غلبة الفرد على المجتمع، وغلبة القوة على الإجماع، وغلبة الايديولوجيا على الواقع، وغلبة الكاريزما على المسار الموضوعي للتاريخ، وغلبة الواجب على الحق، وغلبة الحكومي على الاجتماعي، واتساع مفهوم الدولة واضمحلال مفهوم الحرية. وبكلمة موجزة يقضي الاستبداد الى اختزال الفرد في المجتمع، واختزال المجتمع في الدولة، واختزال الدولة في شخص الحاكم. ويتغلغل الاستبداد في المجتمع، وفي العائلة، والجماعات والأحـزاب، والمجتمعات، والـدول، وان الخـاص من الاستبداد لا يتحقق الا عبر تفكيك نسيجه الكامن في بنية العائلة، وجميع التنظيمات السياسية والنقابية والمهنية. كما يتطلب التحرر من الاستبداد اكتشاف أنماطه في السياسة والاقتصاد والدين والفكر، فالاستبداد السياسي وان كان أبشع ألوانه، لكنه يتوكأ على الاستبداد الديني والاقتصادي والثقافي، فلا خلاص من الاستبـداد الا بالخلاص من ثقافة الاستبداد، والمعتقدات والمقولات والمفاهيم، ومجموع الروافد المعرفية التي يستقي منها، وتكمن في اللاهوت الكلاسيكي ابرز روافد ثقافة الاستبداد. وتعود الظواهر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تتفشى في الاجتماع الاستبدادي الى بنى نفسية واجتماعية كامنة وعميقة في حياة الناس، وهي تشكل مرتكزات وأسس هذا النمط من الحكم، وحسب تعبير الكواكبي (المستبدون يتولاهم مستبد، والأحرار يتولاهم حر، وهذا صريح معنى: كيفما تكونوا يول عليكم)(٣). ويرتبط الاستبداد ارتباطا عضويا بالعبودية الطوعية، واستعـداد الـنـاس للانـصـيـاع للطاغية، وتمجيده، وتبجيله، ورغبتهم في الخضـوع لـه، واستعارة أسماء وصفات الله وخلعها على المستبد، وحسبما يراه الخبراء في الأسس السيكولوجية للسلطة، فإن الجماهير هي التي ترضخ للاضطهاد وتطلب السيطرة عليها، وان الذي يقودها الى ذلك هو متعة الخضوع ولذة الانقياد الراسخة في النفس البشرية، أي ان الناس هم الذين ينذرون أنفسهم للخدمة والعبودية الطوعية. استبداد سياسي أم ديني؟ ويشدد الكثير من الباحثين والدارسين على ان الاستبداد السياسي متولد من الاستبداد الديني، وانه ما من مستبد سياسي الا ويتخذ له صفة قدسية يشارك بها الله، او تعطيه مقاما ذا علاقة مع الله. ويحكمون بأن بين الاستبداديين السياسي والديني مقارنة لا تنفك، متى وجد احدهما في امة جر الآخر اليه، او متى زال انتفى رفيقه. ويبرهنون على ان الدين أقوى تأثيرا من السياسة إصلاحا وإفسادا، وان ما من امة او عائلة او شخص تنطع في الدين، أي تشدد فيه، الا واختل نظام دنياه، وخسر أولاه وعقباه(٤). ويؤكد مونتسكيو وجود بديل عن القانون الأساس في النظام الاستبدادي، وهو الدين، وانه بالفعل السلطة الوحيدة التي تقف فوق السلطة. وان(الدين في الاستبدادية هو بحد ذاته استبدادي، انه خوف مضاف الى الخوف)(٥). وطالما جرى استخدام التأويل التسلطي للنصوص الدينية في تبرير ذلك النمط من العلاقات بين السلطان ورعيته، (فكانت السلطة- عبر العصور- تحاول دائما استخدام الدين لتسويغ التصرفات السلطانية تجاه المجتمع. قال الأمويون إنهم من قدر الله، أو من أمر الله. وقال العباسيون إنهم أقرباء الرسول، وسيحفظون بالتالي دين الرسول أكثر إن وصلوا للسلطة. وقال السلاجقة إنهم ما حاولوا الوصول للسلطة الاّ من أجل نصرة (مذهب أهل الحق)، وقال المماليك إنهم ما جاؤوا للسلطة الاّ ليردّوا عبَاد الصليب، والمغول عن بيت المقدس والحرمين)(٦). ان الرؤية الكونية في اللاهوت الكلاسيكي المبنية على المفاهيم العبودية تغذي التصور الرأسي للعالم، الذي يؤسس لشبكة من مقولات الاستبداد، ويكرس التسلط في المجتمع. فقد ورثنا تصورا رأسيا للعالم، يتصور العلاقة بين الطرفين علاقة الأعلى بالأدنى، ولما كان الأعلى اكثر قيمة من الأدنى، وأعلى رتبة وشرفا، فعلى الأدنى طاعة الأعلى، وعلى المجتمع، فالحاكم غير المحكوم، الحاكم يأمر بما يشاء، والأدنى اقل علما، ولا إلهام له، وتحصيله محدود بالمهنة والحرفة، الأعلى معصوم من الخطأ، على صواب مطلق، في حين ان الأدنى يخطئ، ويحتاج الى الهداية والرشاد، الأعلى مهمته النظر والتفكير والتخطيط والقرار، والأدنى مهمته العمل والتنفيذ والتحقيق والإجراء، والهالة البيضاء بتبعير الاجتماعيين أعلى قيمة وفضلاً من الهالة الزرقاء، الأعلى بالطبيعة والكسب، بالهبة والتعليم، بالإختيار الإلهي، الفوري او التاريخي، والأدنى أيضاً فرضته الطبيعة، فكل ميسر لما خلق له، ومنذ خلقت الدنيا، الناس أمام ومأموم، آمر ومأمور، قائد ومقود، نموذجها علاقة الله بالعالم كما تصورها المتكلمون، وعلاقة النفس بالبدن، كما تصورها الفلاسفة، وعلاقة النص بالواقع كما تصورها علماء أصول الفقه (٧). كما ان العلاقات في هذا النوع من المجتمع هي علاقات عمودية، وليست افقية، بمعنى ان تصور العلاقة بين الله والإنسان دائما يتخذ نمطا عبوديا، يكون فيه الإنسان خانعاً ذليلا، فيما يبدو الإله قهارا جبارا متكبرا، لا تحضر في هذه العلاقة صورة الله الرحمن الرحيم، الذي كتب على نفسه الرحمة، ووسعت رحمته كل شيء، وانما صورة السيد المتعالي المتمرس في البطش والتنكيل والعقاب والعذاب. ويجد هذا النمط العمودي للعلاقة بين الإله والعبد مدلوله الاجتماعي في مختلف اشكال العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، فالحاكم غير المحكوم، الحاكم يأمر بما يشاء، وليس للمحكوم الا السمع والطاعة، من حق الحاكم ان يفعل ما يريد في رعيته، إرادته إرادة مطلقة لا يضبطها قانون او تقيدها تشريعات، هو في القمة والرعية في القاعدة، لا يرتقي شخص الى مقامه السامي، الا حينما يفيض عليه بمنه وعطاياه، فيدنيه من قربه، ويمنحه من مكرماته. ذلك ان رعاياه كافة هم ممتلكاته يتصرف بهم بما يحلو له. اما العلاقة بين الاب والابن، والمعلم والتلميذ، والضابط والجندي، والتاجر والعامل، والإقطاعي والفلاح، والرجل والمرأة، فهي دائما علاقة تبعية وخضوع، علاقة امتلاك، الأعلى يمتلك الأدنى، يدربه باستمرار على الانصياع والانقياد، ويتفنن في تربيته على الامتثال، ويتوسل بمختلف الأساليب من اجل تدجينه على التنازل عن حريته. في فضاء الاستبداد يسود أسلوب التلقين في التربية والتعليم، ويجري التعامل مع الطفل في الأسرة، وهكذا التلميذ في المدرسة، باعتباره وعاءً نمائه يتخذ نمط عبوديا، يكون فيه الإنسان خانعاً ذليلا، فيما يبدو الإله قهارا جبارا متكبرا، لا تحضر في هذه العلاقة صورة الله الرحمن الرحيم، الذي كتب على نفسه الرحمة، ووسعت رحمته كل شيء، وانما صورة السيد المتعالي المتمرس في البطش والتنكيل والعقاب والعذاب. ويجد هذا النمط العمودي للعلاقة بين الإله والعبد مدلوله الاجتماعي في مختلف السلطة تشكل بنية عامة شاملة، يتشبع بها المجتمع بأسره، ويعاد تكوينها باستمرار، في إطار المتغيرات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. وحسب تعبير فوكو فان (السلطة ليست في مكان واحد، انها في الحارس الذي يراقب السجن بحرص شديد، في صاحب الفرن الذي يبيع الخبز للسجن، ويشعر بالفرح لان السجن موجود). شبكة مفاهيم ويسري التسلط من الحياة السياسية الى العائلة، فتتغلغل مفاهيمه في القيم الأبوية وعلاقات القربى بين الزوج وزوجته والأب وأبنـائه، ويتفنن رب الأسرة في مهارات ترويض وإخضاع أفراد أسرته، حتى يمسخ شخصية الطفل، ويطمس ما لديه من تلقائية وعفوية، ويقضي على روح التساؤل الفطري، والنواة الجنينية للنزوع النقدي في تفكيره، ويستأصل ممكنات الإبداع والابتكار في عقله، وتتواصل عملية الترويض والتلقين متوسلة بشتى الأساليب، وطالما تتوكأ على العنف الجسدي، والعنف اللفظي، ومختلف ألوان العنف الرمزي، ويستحيل الى وعاء معبأ بمقولات الخضوع والاستسلام، ورفض كل ماله صلة بالحرية، وتبني ايديولوجيا الاستبداد المناهضة للحرية والدفاع عنها. تشيع في فضاء الاستبداد شبكة مفاهيم تنفي كل ما لا يتطابق معها، ويمثل نسخة مكررة عنها، وتشكل هذه الشبكة نظاما ذهنيا، يتجلى في عقلية ونمط تفكير أحادي اختزالي، كما تتكرس في ظل الاستبداد بنية نفسية معاقة، تستسيغ الخنوع والانسحاق، والتهور من اية مسؤولية، انها نفسية عبيد، ابرز سماتها الشعور بالدونية والحقارة، والتبعية وعدم الاستقلال في التفكير، والعجز عن اتخاذ اي رأي، وغياب المبادرة والموقف الشخصي، وتعيش نفسية العبيد حياة نيابية مستعارة، وكأن صاحبها يمثل دوراً آخر في حياته، لا يعبر عن شخصيته، ولا يمثل ملكاته وإمكاناته، وما أودعته الطبيعة البشرية فيه، وانما يعيش على غرار ما يريده المستبد، وما جرى تدجينه عليه في الأسرة، ثم المدرسة والمجتمع. اذا ترسخ شعور الإنسان بأنه بلا كرامة، وانه شخصية تافهة، فانه يعجز عن المساهمة بأية عملية بناء، او الاضطلاع بمهمة مميزة في الحياة، كما ينطفئ كل ما يمكن ان يحلم به، وتذبل كل أمنية وأمل يستشرف من خلاله المستقبل، والإنسان كائن لا يمكنه العيش والمشاركة في صياغة العالم ما لم يحلم، ويتطلع الى غد بديل، ترتسم فيه صورة مغايرة لواقعه الراهن، وكما يقول ايريك فروم (لا شيء أكثر تأثيرا وفاعلية في سحق معنويات الفرد من إقناعه بانه تافه ورديء). يحرص الطاغية على تكريس ثقافة استبداد تكبل المجتمع، وتشل فاعليته، تتفشى هذه الثقافة في مقررات التربية والتعليم، ووسائل الإعلام، والخطاب السياسي، والهياكل الإدارية في المؤسسات، والآداب والفنون، واللغة، والرموز والعلامات المستعملة في المجال التداولي كافة. وتسود معظم كتب مرايا الأمراء أو نصائح الملوك والأحكام السلطانية، صورة مخيفة للسلطان، يقول الدكتور رضوان السيد: (ان السلطان عندهم- بل السلطة- أداة قهر، وقهر فقط. ولذلك كان رمزها الأسد والنمر والذئب، لما يتميزون به من قدرة على البطش، والإقدام غير المتردد...)(٨)، الخوف هو العلامة الفارقة لثقافة الاستبداد، الخوف من الحرية، الخوف من الفردية، الخوف من التفكير النقدي، الخوف من التفكير العقلاني، الخوف من الحداثة، الخوف من الاختلاف، ذلك ان الاستبداد يبحث دائما عن الإجماع الشعبي، ويخشى التمـايزات والمغـايرة، يكتب امبرتوايكو (في الثقافة الحديثة تطري التجمعات العلمية الاختـلاف، وتعده طريقة لتطوير المعرفة، بالنسبة للاستبداد، الاختلاف خيانة، الاستبداد ينمو ويبحث عن إجماع عن طريق استغلال مشاعر الناس، وتكريس خوفهم الطبيعي من الاختلاف)، الاستبداد مسكون بالآخر، مصدر الرعب الأبدي، حيثما كان آخر لا يهدأ ولا يقر له قرار، الآخر هو الجحيم، هو الس، هو الظلام والموت. لا تولد هوية، ولا تتشكل خصوصية للأمة ما لم يكن هناك عدو، الوحيدون الذين باستطاعتهم ان يمدوا الأمة بهويتها هم أعداؤها، من هنا يغدو التفسير التآمري هو الأسلوب الوحيد لفهم جميع الخطابات والحوادث والمواقف والقرارات الصادرة من الغير، ولا يقتصر هذا التفسير على ما يتبدى من الأجانب خارج حدود البلد، وانما يعم لكل ما يحدث في المجتمع المحلي، ويصنف كل قول او سلوك لا يروق للطاغية داخل البلد بانه مؤامرة، لا سبيل للتهاون او المهادنة حيالها، يظل المواطن محاصرا بتهمة المؤامرة، في يقظته ومنامه، وترتد تلك التهمة في نفسه الى حساسية فائقة وحصار ابدي على الذات، حذرا من المس بشيء يعود للطاغية او يرتبط به، مع ان كل شيء في الحياة الاجتماعية والفردية متصل ومرتبط به عضويا، عبر نسيج معقد، متوغل في السياسة والإدارة، والتربية والتعليم، والإعلام، والاقتصاد، والثقافة، والأسرة. يهتم الاستبداد باللغة اهتماما بالغا، ويحرص على إفقارها، وتحويرها وتشويهها، ومدها بقاموس مفردات، وعبارات، وجمل، وشعارات، تغذي كراهية الآخر، وتثير الاشمئزاز والنفور منه، وتعطل الوعي النقدي، وتسد أفق الرؤية المتفائلة للكون والوجود، وتغرق الذهن بها، باللغة المشبعة بأسماء الله يصطنع المستبد لنفسه عالما يضاهي العالم الربوبي، ويوحي له عالمه اللغوي البديل بانه ارتقى الى مقام الهي متسام، وتتعاظم قناعاته كل يوم بانه تجاوز حالته البشرية، وانخرط في المتعالي، الذي لن يصل اليه احد سواه، ومن الطريف ان احد الطغاة في عصرنا أسبغ على نفسه تسعة وتسعين اسما، مثلما هي الأسماء الحسنى لله تعالى. واثر حرمان الفقهاء من السلطة السياسية، استعار بعضهم ألقاب الخلفاء والسلاطين، بعد إعادة إنتاجها من منظور ديني، واستبدال شيء من كلماتها بألفاظ تشي بدلالات مقدسة، فخلعوا على أنفسهم غطاء لغويا لاهوتيا، يرقى بهم الى مقامات ملكوتية عليا، تلحقهم بمراتب السلاطين، او تتيح لهم تجاوزها، والعبور الى مكانة لا يرتقي اليها الا ملك مقرب او نبي مرسل. ويغرم الاستبداد بالصور والتماثيل، والنصب التذكارية، والموسيقى والغناء، والشعارات والملصقات الجدارية، والرموز الفنية كافة، فيعمل على توظيفها ببراعة ودهاء، فلا تجد ساحة عامة، أو حديقة، أو شاطئ يرتاده الناس، الاّ وزحفت عليه تماثيل وصور الطاغية، وهي تحكي بقسوة صرامته، وبشاعته، وفتكه، ونزعته الدموية، فتارة يتقلد سيفا، وأخرى يحمل بندقية، وثالثة يتمنطق بمسدس، وربما يجمع بينها، مضافا الى انه على الدوام يرتدي بدلة القتال، وتصطف من حوله مجموعة من الإشارات والعلامات، الدالة على التأهب للحرب، والبطش بخصومه ومعارضيه. ان المستبد ينشد حضورا مستفزا، يثير الفزع والرهبة باستمرار لدى الجماهير، ويطمح ان تنوب عنه صوره وتماثيله في الأماكن الغائب عنها، كيما يتحسس الناس وجوده الأبدي بينهم، ويستشعرون سطوته الجاثمة على أرواحهم، ولا ينفك الناس عن الخشية منه، هو معهم حيثما كانوا واين وجدوا، في النهار والليل، في محل العمل والمنزل، في الشارع والسوق والمقهى، في المتنزهات والمنتجعات وأماكن الاستجمام، توحي صوره وتماثيله بتعدد حضوره وشهوده واطلاعه على الجميع، لا تترك شخصا من دون ان تدهمه وتهاجمه، وتغرق ذهنه في ضجيج وصخب متواصل، يغيب وعيه، ويحيل نفسه الى نفس مبتورة معاقة، أطياف المستبد وأشباحه لا تبرح مناسبة او وقتا من دون ان تطارد المواطن، وتزعجه بكوابيس لا تنتهي ولا تتوقف، فتشعره بأن الطاغية كما الإله لا يغيب عنه شيء، وكأنه بمثابة من يعلم السر وأخفى.

بكوابيس مرعبة لأعداء مفتعلين، متربصين به كل حين، ويعمم مسخ اللغة وتشويهها الى المقررات الدراسية، فان(كل الكتب المدرسية للفاشية والنازية استخدمت طريقة في الإفقار اللغوي، وإفقار القدرة الابتدائية على بناء الجمل بطريقة صحيحة، هادفة من ذلك الى تحديد أدوات التفكير المعقد والانتقادي) حسب تعبير امبرتوايكو. إكسسوارات الاستبداد البيئة الفقيرة لغويا فقيرة عقليا، خصوبة اللغة وثراؤها بقدر ما تقتل التفكير الساذج البسيط، فانها تحيي وتنمي التفكير المركب، ولا يمكن الوثوق بولادة أفكار تنفتح على الى ما يعاندها الا حين تغتني اللغة بمعجم يرفدها باستمرار بألفاظ ومصطلحات، تنفتح على فضاء عقلي، يتسع باستمرار لاستيعاب وتمثل كل ما هو جديد، في العلوم والفنون والآداب، ويواكب حركة التطور والإبداع في مختلف مجالات المعرفة، ويساهم في رفدها على الدوام. تطغى في قاموس الاستبداد ألقاب التعظيم، وعبارات التبجيل والتمجيد، وتتضخم الألقاب وتكبر، ولا تتوقف عند حد، ولا تقتصر على كلمات خاصة، وانما تواصل زحفها فتبتلع أسماء الله وصفاته، ذلك ان المستبد يتطلع دائما الى السماء، ويتوق الى انتزاع مكانة الإله والاستئثار

ان المستبد ينشد حضورا مستفزا، يثير الفزع والرهبة باستمرار لدى الجماهير، ويطمح ان تنوب عنه صوره وتماثيله في الأماكن الغائب عنها، كيما يتحسس الناس وجوده الأبدي بينهم...

الاستبداد السياسي وان كان أبشع ألوانه، لكنه يتوكأ على الاستبداد الديني والاقتصادي والثقافي، فلا خلاص من الاستبداد إلا بالخلاص من ثقافة الاستبداد، والمقولات والمفاهيم، ومجموع الروافد المعرفية التي يستقي منها، وتكمن في اللاهوت الكلاسيكي أبرز روافد ثقافة الاستبداد

الهوامش:

١- د. إمام عبد الفتاح إمام، الطاغية: دراسة فلسفية لصورة الاستبداد السياسي. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٤، ص٥٢-٥٧. ٢- لوي التوسير. مونتسكيو: السياسة والتاريخ، ترجمة: نادر نكرى. بيروت: دار الفارابي- دار التنوير، ٢٠٠٦- ص٧٧. ٣- عبد الرحمن الكواكبي.طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، بغداد:دار المدى، ٢٠٠٤، ص٢٨. ٤- المصدر السابق ص٢٩-٣١. ٥- لوي التوسير، مصدر سابق، ص ٧٦. ٦- د. رضوان السيد، الجماعة والمجتمع والدولة: سلطة الايديولوجيا في المجال العربي الإسلامي بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٩٧. ص٣٨٤. ٧- د. حسن حنفي، جذور التسلط وأفاق الحرية، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٥، ص١٣. ٨- د. رضوان السيد، مصدر سابق، ص١٥٩.

http://www.almadapaper.net - E-mail: almada@almadapaper.net

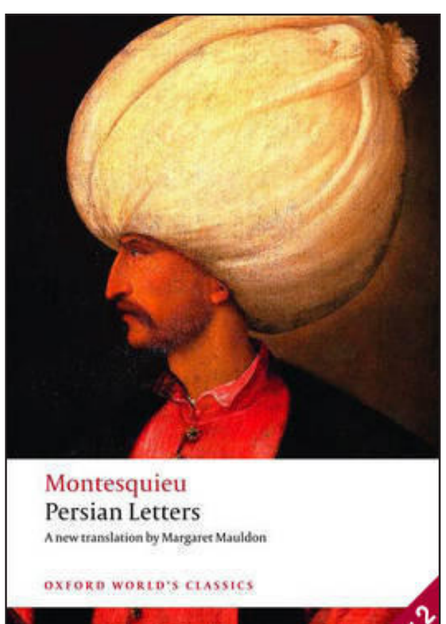

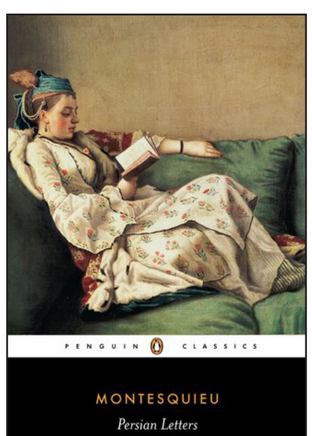

شارل دُه مونتسكيو هو مؤلّف الكتاب الشهير روح الشرائع الذي كان رفاعة رافع الطهطاوي قد عرّبه منذ فجر النهضة العربية الحديثة؛ وهو أيضًا مؤلّف العمل الشهير الرسائل الفارسية الذي تُرجِمَ إلى أغلب اللغات الحية، حيث قدّم صورة للمجتمع الفرنسي، بكلّ "غراباته"، عبر ملاحظات مسافرَين فارسيَين دوّناها عن فرنسا في رسائل وجّهاها للأهل وللأصدقاء.

إن ريكا وأوزبك – وهذان هما اسما المسافرَين – يعكسان في عجبهما وتعجبهما أحاسيس مونتسكيو نفسه وحيرته في باريس وصالوناتها الأدبية خلال القرن الثامن عشر، قرن "التنوير"، وهو القادم من إحدى المناطق الفرنسية البعيدة.

مونتسكيو و"بوصلة" التسامح

عقيل يوسف

لقد كان مونتسكيو المفكّر الفرنسي الأول الذي تكلم، بقدر كبير من الفهم ومن الحس العلمي، عن آليات عمل المجتمع الذي عاش فيه، كما وبكثير من الجرأة أيضًا. لذلك لا أتردد في أن أصفه بفيلسوف الحرية، وبأن رهانه الأساسي كان على الإنسان وحده الذي "يخرق" القوانين كلها ويبدل باستمرار القوانين التي كان وضعها هو نفسه. وهكذا رفض هذا الفيلسوف الكبير جميع أشكال الفكر القائم على خنق الحريات. ومن هنا كان موقفه الرافض للظلم وللظالم. لكنه، في المقابل، وقف ضد أشكال التطرف والإسراف والإفراط في أيّ شيء. ومن هنا رأى بأن انحطاط الإمبراطورية الرومانية نفسها كان مسبّبه الرئيس هو تناسي الرومانيين أنفسهم مبدأ مهمًا في الحياة، وهو الاعتدال في الاستهلاك، استهلاك أيّ شيء.

هذه الدروس كلها استقاها البارون دُه مونتسكيو من عبقرية الطبيعة ومن آليات القطاف التي عاشها وعايشها في حياته الريفية في أثناء شبابه. وعلى هذا الأساس، يستخدم المؤلّف تعبير "القطاف" في العنوان الفرعي لعمله. صحيح أن مونتسكيو قد دخل التاريخ من بابه العريض على أساس أنه أحد الآباء المؤسّسين للذهنية الديموقراطية الحديثة، وصحيح أن أصداء فكره قد عمّت واتسعت وأصبح لها أثرُها الإنساني برمته، لكنه بقي، مع ذلك، مرتبطًا بمنطقته غاسْتون، وهي منطقة مشهورة بكرمتها. لذلك نرى بأن كلّ شيء عنده "مستقيم" استقامةَ صفوف الكروم. ومن منطقته أيضًا احتفظ دائمًا بنوع من الفرح الفطري والميل نحو السعادة التي يمكن للحياة أن تمنحها؛ وقد ظل كذلك إلى أن أصيب في أواخر حياته بفقدان البصر فقدانًا شبه تام.

وقد كان مونتسكيو، كما تدل سيرتُه، مرتبطًا إلى حدٍّ كبير بالأرض، وكان مالكًا لمساحة كبيرة زرعها بالكروم؛ كما جهد باستمرار من أجل شراء مساحات جديدة وضمّها للمكيتِه الخاصة. ومع أنه لم يكن محبًّا للمال كقيمة في ذاته، إلا أنه كان يرى فيه وسيلة لامتلاك هامش أكبر من الاستقلالية، التي لا بدّ منها من أجل أن يعمل العقل بصورة صحيحة. وكان يمكن لمونتسكيو أن يحصل على جميع ألقاب الشرف والجاه في منطقته قبل أن يبلغ سنّ الثلاثين، لكن الهمّ المعرفي كان أكبر عنده وأهم. هذا إلى جانب "هم" محاولة فهم العالم وتقديم بعض الإجابات في خصوص آليات عمله وكيفية جعل هذه الآليات أكثر ثباتًا واستقرارًا بعامة، وأكثر عدالة بخاصة.

ويمكن لنا أن نُجمِلَ الملامح الأساسية لصورة مونتسكيو في تعدديتها أنه كان يهتم بكلّ ما يحيط به تقريبًا، كما تشهد لذلك الكتابات المتنوعة التي كان يوجّهها إلى أكاديمية العلوم في مدينة بوردو، المدينة الرئيسة في المنطقة التي كان يقيم فيها، حيث كانت تلك الكتابات تطال مختلف المشارب العلمية والفكرية، وكانت تلقى القبول العام لأنها صادرة عن شخصية أثبتت صدقيّتها منذ عمله الكبير الرسائل الفارسية. وقد ساعد في هذا كلّه الواقعُ المجتمعي بفرنسا في تلك الفترة، أي في بدايات القرن الثامن عشر، وبتحديد أكبر، بعد وفاة الملك لويس الرابع عشر الذي عرف كيف يفرض، على مدى سنوات طويلة، أسلوبه في الحكم. لكن الأمور اهتزت كثيرًا بعد رحيله، وبدا أن هناك تغييرًا في الأفق على صعيد الفكر وتعريف الإنسان بدوره، بل وبدا أن هناك صفحة كاملة هي في صدد أن تُطوى من أجل الشروع في كتابة صفحة جديدة.

لكن مونتسكيو لم يكن في عداد الذين يريدون طيَّ صفحة الماضي طيًا كاملاً؛ أي أنه لم يكن مفكّرًا "ثوريًا" بالمعنى الشائع للكلمة. لكن كتاباته كانت في واقع الأمر تعبّر عما كان يتفاعل داخل مجتمعه من أفكار دفينة، ولذلك أقبل عليها الناس لأنها كانت تستجيب لتطلعاتهم.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن السذاجة التي ظهرت من خلال ملاحظات المسافرَين الفارسيّين في الرسائل الفارسية لم تكن مغفَلة، بل كانت مؤسّسة على قدر كبير من التأمل والتفكير والتحليل الاجتماعي والسياسي. فعبر ملاحظاتهم تلك والنظرة إلى الأشياء والواقع، تكلم مونتسكيو على المؤسسات التي كانت تفرض قوانينها وعاداتها، لكنه تكلم أيضًا على هذه القوانين والعادات التي تضع بدورها مؤسساتها. هكذا كان فهمُه لـ"روح الشرائع" "فهمًا "جدليًا" قبل أن يكون هناك "جدل" بالمعنى الراهن.

وعلى أساس التأمل العقلي القائم على العدل وعلى ترجيح الحقيقة على كلّ ما عداها، كتب مونتسكيو روح الشرائع الذي لا يزال حتى اليوم مرجعًا أساسًا في ميدان فهم التناقضات والانفعالات والعوامل التي يتغذى منها العالم في لحظة معينة. لكن السمة التي يؤكد عليها مونتسكيو تتمثل في التبدل المستمر للقوانين التي تحكم علاقات البشر فيما بينهم: فما هو صحيح و"نهائي" اليوم قد يغدو خطأ في الغد؛ وبالتالي، ليس هناك أنموذج أوحد يمكن تطبيقه في جميع الحالات، وكأن البشر يعيشون جميعًا على الدرجة نفسها من التطور في اللحظة الزمنية نفسها. بل ويتحدث مونتسكيو، في هذا الإطار، عن دور الطبيعة، وخاصة المناخ، في صياغة عادات البشر وتقاليدهم، وبالتالي قوانينهم. لكن يبقى التسامح الصفة الأساسية التي يرى مونتسكيو أنه ينبغي على البشر التحلّي بها.

الصفحة الأولى من المجلد الثاني من روح الشرائع (طبعة جنيف) الذي أضاف إليه المؤلف ملحقات عن القوانين الرومانية الخاصة بالإرث والقوانين الفرنسية وقوانين الإقطاع.

إن التسامح الذي نادى به مفكّر القرن الثامن عشر يمكن أن يكون بمثابة "بوصلة" يستهدي بها بشرُ اليوم. وكان مونتسكيو قد كتب في أحد تأمّلاته الفكرية: "عندما أتصفح حِيال أمر ما أكون مواطنًا، ولكن عندما أكتب أكون إنسانًا." ثم يضيف: "أنا إنسان قبل أن أكون فرنسيًا، ذلك لأنني إنسان بقوة الضرورة، ولست فرنسيًا إلا بحكم المصادفة."

وتتحدد فكرة الحرية لدى مونتسكيو بالهامش الضيق الذي يسمح به "التوازن" بين القوانين السائدة والواجبات والحقوق. لكن المهم، في جميع الحالات، هو المحافظة على التوازن الفكري وإمكانية الإنسان أن يسيطر على سلوكه وطُرُق تفكيره، وخاصة على محاكمته العقلية التي تضمن له هامش الحرية المتاح. يقول مونتسكيو: "أعتقد أني سأكون أسعد البشر لو استطعت شفاء الناس من أحكامهم المسبَقة."

وفي المحصلة، يمكن اعتبار مونتسكيو، قبل كلّ شيء، رجلاً حرًا يطالب بإفساح المجال لكل إنسان بأن يتمتع بـ"هامش" حريته وبأن يتفتّح بحسب مقدراته وتلبيتها لإرادته وتطلعاته، مع أخذ الأرض التي يعيش عليها والسماء التي يعيش تحتها بعين الاعتبار. وإن تأكيد مونتسكيو على هذه المحدّدات يمثل في الواقع، بحسب الاعتدال لديه ونسبية الأشياء في نظره، بحثه في كلّ شيء، ولدى كلّ إنسان أو مؤسّسة أو حكومة، عن نقطة التوازن: علينا أن نفهم أولاً، ثم نقوّم أحكامنا.

ان اعلان مونتسكيو على انه مؤسس علم السياسة هو حقيقة حاصلة لقد قالها اوغست كونت واعاد قولها دوركايم ولم ينكرها احد جديا لكن ربما كان لا بد من التراجع قليلا لتمييزه عن اسلافه والنفوذ الى ما يميزه

مونتسكيو
السياسة والتاريخ

كان افلاطون يؤكد ان السياسة هي موضوع علم ما و البرهان على ذلك هو ان هذا العلم يزودنا بمعرفة الجمهورية ورجل السياسة والقوانين لقد عاش الفكر القديم كله على الايمان بذلك لا من حيث ان علم السياسة كان ممكنا بما هو يقين نقدي بل انه اكتفى بهذا الايمان وقد استعاد المحدثون انفسهم هذه الموضوعة كما نشاهد ذلك لدى بودان وهوبز وسبينوزا وغلوتيوس غير اني ارغب في رفض راي الاقدمين لا بسبب ادعائهم التفكير فيما هو سياسي بل بسبب توهمهم انهم يقيمون بذلك العلم فالفكرة التي كونها عن العلم كانت مستعارة من معارفهم وبما ان هذه الاخيرة و لا سيما خارج بعض ميادين الرياضة التي لم تكن تتمتع باي وحدة قبل اقليدس لم تكن سوى وجهات نظر مباشرة وبما ان فلسفتهم لم تخرج عن هذا الاسقاط على الاشياء فقد كانوا جميعا غرباء عن فكرتنا عن العلم طالما لم يمتلكوا مثالا عنه لكن يا لهؤلاء المحدثين كيف يمكن القول بان فكر انسان مثل بودان او ميكافيللي او هوبز الذين عاصروا علوما بلغت حدا من الصرامة والدقة والتي كانت تعلن انتصاراتها في الرياضيات والفيزياء قد استطاع البقاء عاجزا عن رؤية نموذج المعرفة العلمية التي ورثناها؟

بالفعل نحن نرى ابتداء من القرن السادس عشر وبحركة متضافرة ولادة ونمو فيزيقيا اولى ورياضيات والحاجة الاخرى سرعان ما سندعوها الفيزيقا المعنوية او السياسية والتي ستعادل الاولى بصرامتها ذلك انه لم يحن بعد او ان تعارض علوم الطبيعة والعلوم الانسانية ان اشد الميتافيزيقيين مثل ليبنتز يقصي علم السياسة او التاريخ عن الله هذين اللذين يبدوان كترابط لاعراض المصادفة ولاوامر الحرية الانسانية لكننا لا نضع ابدا بين يدي الله سوى الاخطاء التي ارتكبها الانسان وقد كان ليبنتز يعزو لله كليا الفكرة الانسانية عن علوم الانسان اما بالنسبة للوضعيين والاخلاقيين وفلاسفة الحق ورجال السياسة وسبينوزا نفسه فلم يشكو لحظة واحدة بامكانية معالجة الاعلاقات الانسانية كعلاقات فيزيقية فلم ير هوبز سوى فارق واحد بين الرياضيات والعلوم الاجتماعية الاولى توحد البشر والثانية تفرقهم وذلك لسبب وحيد وهو الطبيعة وبنفس الطرق لنقرا هذه الصفحات التي تقدم لكتاب "المبحث في علم السياسة" ان سبينوزا بفضحه الفلاسفة الذين يلقون على السياسة تبعة اوهام مفاهيمهم او مثالهم الاعلى على شاكلة الاسطوطاليين في مجال الطبيعة يقترح بدل احلامهم على التاريخ الحقيقي كيف يمكن عندئذ الادعاء بان مونتسكيو قد شق افاقا نجدها قد افتتحت قبله بوقت طويل؟

ان كان يبدو في الحقيقة انه يتبع طرقا معروفة فهو لا يتجه نحو نفس الموضوع يقول هلفسيوس عن مونتسكيو بانه يمتلك عقلية مونتاني انه يتمتع بنفس الفضول ويضع لنفسه نفس المادة للتامل كان التاريخ باسره تاريخ كل البشر الذين عاشوا يشكل الموضوع تامله مثل مونتاني واتباعه جميعا الذين كانوا يجمعون الامثلة والوقائع التي كانوا يبحثون عنها في كل الامكنة وكل الازمنة ولم تخطر على باله هذه الفكرة بالصدفة لا بد بالفعل ان تنصور هذه الثورة المزدوجة التي هزت العالم في منعطف القرنين الخامس والسادس عشر ثورة في حيز العالم ثورة في بنيته انه زمن "الارض المكتشفة" والاكتشافات العظيمة التي فتحت امام اوروبا فاق المعرفة واستغلال الهند الشرقية والغربية وافريقيا وقد جلب بعض المسافرين في حينها ضمن صناديقه ثوابل وذهبا وفي ذاكرته روايات عن عادات واخلاق ودساتير قبلت الحقائق في قلب تلك البلدان التي كانت زوارقها تلقي مراسيها بحثا عن اراض جديدة ان الحروب الاهلية وثورة الاصلاح الديني والحروب الدينية وتبدل بنية الدولة التقليدية واسعبود العامين وسقوط الكبار هذه الاضرابات التي ترددت اصداؤها في كل اعمال ذلك الزمان قد اعطت مادة الروايات الفاضحة المجلوبة من وراء البحار الشاو المعدي للوقائع الحقة والمليئة بالمعنى ان ما لم يكن في الماضي سوى موضوعات للانتحال وغرائب لاشباع شغف البحاثة قد اصبح كمرآة للقلق الحاضر والصدى الغريب لهذا العالم المتازم هذا هو اساس هذه "النزعة الغرائبية السياسية" التي تهيمن على الفكر منذ القرن السادس عشر (فالتاريخ المعروف نفسه اليونان وروما قد اصبح هو ايضا هذا "العالم الاخر" حيث يبحث العالم الحاضر فيه عن صورته الخاصة)

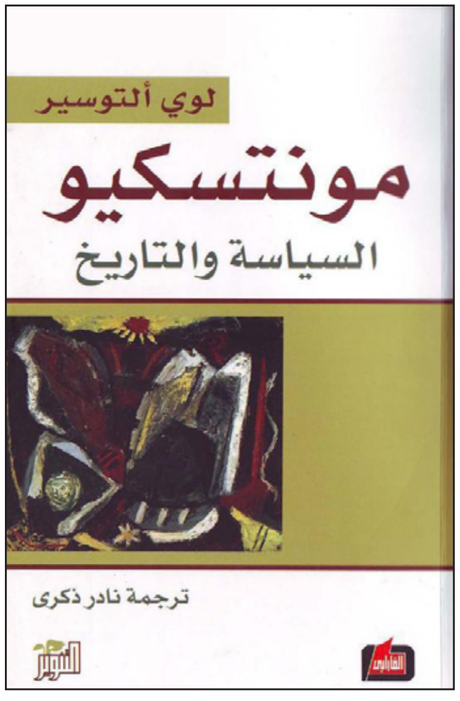

هذا هو موضوع مونتسكيو تماما حيث يقول عن روح الشرائع: "ان هذا العمل يتخذ الشرائع موضوعا له وكذلك العادات والتقاليد المختلفة لجميع شعوب الارض يمكن القول ان هذا الموضوع واسع جدا لانه يشمل كل الدساتير التي تقبلها الناس"

هذا الهدف بالضبط هو الذي يميزه عن جميع المؤلفين الذين حاولوا قبله جعل السياسة علما اذ لم يسبق ان تجرا احد قبله على التفكير في عادات كل شعوب العالم وشرائعهم ام تاريخ بوسويه يدعي الشمولية: لكن شموليته تكمن في القول بان التوراة قالت كل شيء بها كشجرة البلوط بثمرتها اما بالنسبة للمنظرين امثال هوبز وسبينوزا وغروتيوس فنهم يقترحون بالاحرى فكرة علم لن يقيموه انهم لا يفكرون بكلية الوقائع العيانية بل ببعضها (كشأن سبينوزا مع الدولة اليهودية وايديولوجيتها في رسالة اللاهوت والسياسة) او انهم يفكرون بالمجتمع عامة او ب" المجتمع عموما" مثل هوبز في "دي سيفا" و "الليفياثان" وكحال سبينوزا نفسه في " المبحث السياسي" انهم لا يضعون نظرية عن التاريخ الواقعي بل ينشئون نظرية عن ماهية المجتمع انهم لا يفسرون مجتمعا خاصا بعينه ولا حقبة تاريخية ملموسة بعينها ولا بوجه اولي الكل الاجتماعي والتاريخي انهم يحللون ما هية المجتمع ويقدمون نموذج مثالي ومجردا عنه ويمكننا القول: ان علمهم منفصل عن علم مونتسكيو بنفس المسافة الفاصلة بين الفيزيقيا التاملية للديكارتيين والفيزيقا التجريبية للنيوتونيين الاولى تبلغ مباشرة حقيقة كافة الوقائع الفيزيقية الممكنة قبليا وذلك بالاستناد الى ماهيات او طبائع بسيطة والاخرى تنطلق من الوقائع مراقبة تحولاتها لتستخلص منها قوانين اذن هذا التباين في الموضوع يؤدي الى ثورة في المنهج فان لم يكن مونتسكيو هو اول من قدم فكرة فيزيقيا اجتماعية فهو اول من اراد اضفاء روح الفيزيقيا الجديدة عليها والانطلاق ليس من الماهيات بل من الوقائع واستخلاص القوانين من هذه الوقائع.

عن/ كتاب مونتسكيو السياسة والتاريخ

روح القوانيـــــن.. مونتسـكيو

لقد كان كثير من النقاد يعدون كتاب "روح القوانين" أعظم مؤلفات ثلاثة من قادة الفكر السياسي والاجتماعي والفلسفي في القرن الثامن عشر، أما المؤلفان الآخران اللذان أسمهما في هذه القيادة للفكر في القرن الثامن عشر فهما:- ١- كتاب التاريخ الطبيعي للأديب المشهور (بيفون ١٧٠٧-١٧٨٨). ٢ - ورسالة في الأعراف (لفولتير ١٦٩٤-١٧٨٨). وكان مونتسكيو جدا فخور بكتابه الذي كان يمثل ثمرة أبحاثه طوال حياته ولذلك حرص على تصديره في طبعته الأولى بالمثل اللاتيني المشهور Predem sine matre crealam أي (طفل مولود بلا أم). ولقد شرح مونتسكيو ما يقصده من ذلك فقال إن كتاباً يؤلف عن القوانين وروحها يجب ألا يظهر إلا في دولة تتمتع بالحرية الحقة. فالحرية التي تسود بلداً من البلدان هي شرط أساسي لصدور مثل هذا الكتاب إذ هي بمثابة الأم التي تؤدي إلى نشأة هذه المؤلفات ورعايتها، ولكن كتاب روح القوانين "بلا أم" لأنه ألف في فرنسا التي لا تتمتع - فيما يرى المؤلف - بأية حرية.

الملا أبو بكر

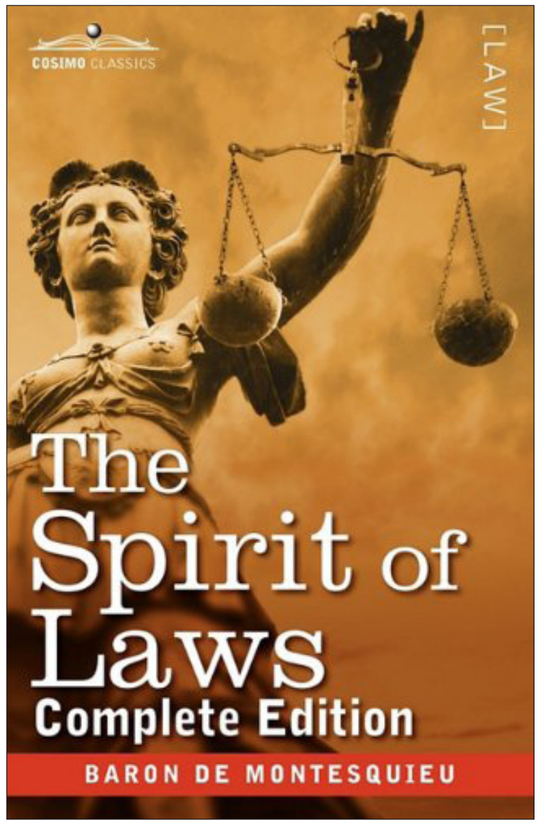

لكن لفيفاً من النقاد يعتقد أن مونتسكيو أراد بكتابه هذا المثل الفخر بكتابه، إذ أراد من ذلك أنه لم يترسم فيه خطى أي مفكر أو فيلسوف سابق عليه وأن ليس ثمة نموذج سابق نسج مونتسكيو على منواله، وهي كبرياء وخيلاء لا يتميز بهما مونتسكيو وحده بل يتصف بهما كل سكان مقاطعة (جاسكونيا) الفرنسية التي يقع موطنه بها. على أننا - كما نرى- نعتقد أن من الخطأ أن يعتقد مؤلف أن لا مثيل لكتاب روح القوانين بين المؤلفات السابقة عليه، إذ يعترف منتسكيو نفسه أنه وهو يصدد تأليف كتابه قد أطلع على عدد لا يحصى من المؤلفات القديمة والحديثة وأعجب بكثير منها مما كان له أكبر الأثر في تشكيل أفكاره. وليس من شأن هذا أن يقلل من قيمة كتاب روح القوانين الذي خلد أسم مؤلفه والذي من أكثر الآثار العلمية تشكيلاً للفكر الاجتماعي والسياسي في العصور الحديثة. ويندر أن نجد مؤلفاً يمثل ثمرة حياة علمية بأكملها مثل كتاب روح القوانين الذي يمثل حقاً بالنسبة لصاحبه كتاب العمر. حقاً إن مونتسكيو قد ألف مؤلفات لا حصر لها قبل تأليفه روح القوانين، ومن بينها مؤلفات شهيرة إقترن بها أسم المؤلف مثل:

١ - "رسائل فارسية".
٢ - ملحوظات عن أسباب عظمة الرومان وانحطاطهم".
٣ - خطبه الافتتاحية في برلمان (بوردو).
٤ - رواياته وقصصه.

إلى آخر كل ذلك. ولكن كل تلك المؤلفات كانت مقدمة لذلك الكتاب الكبير الذي ألفه والذي سلخ في كتابته ١٤ عاما - أي من ١٧٣٤ حتى عام ١٧٤٨ - وتقول في هذا الشأن (مدام دي لا مبير) التي كانت صاحبة منتدى أدبي مشهور في القرن الثامن عشر لحماية الأدباء والعلماء والمفكرين وتشجيعهم والتي كانت بمثابة أم روحية لمنتوسكيو. إن مونتسكيو لم يفعل بمؤلفاته السابقة على (روح القوانين) أكثر من إفساح الطريق أمام مشروع كان من شأنه أن يخلد أسمه ويرفعه مبجلا على ممر القرون المستقبلة. ولما كان كتاب "روح القوانين" يدور حول القوانين والعادات والتقاليد التي تسود المجتمعات المختلفة، ولما كان مونتسكيو يعلم تمام العلم أنه بهذا الكتاب يقوم بفتح جديد في باب الدراسات الأجتماعية والسياسية والقانونية فإنه لم يقتصر على قراءة المؤلفات القديمة والحديثة التي رأى فيها فائدة لموضوع كتابه الكبير، بل رأى أن يتبع ذلك بزيارات يقوم بها للمجتمعات الأدبية المختلفة حتى يرى التباين بين طبائع المجتمعات المختلفة، رؤيا العين ويلمسه "على الطبيعة" فزار النمسا وإيطاليا وألمانيا وإنكلترا، حتى يكون على بينة في كتابة مؤلفه. وإذا كانت مؤلفات أي مؤلف تعكس في ناحية من نواحيها على الأقل الظروف الأجتماعية والسياسية، بل والعائلية التي كانت تكتنف حياة صاحبها، فإن "روح القوانين" يعد أصدق مرآة للظروف التي كانت تحيط بصاحبه في حياته العائلية والسياسية والأقتصادية والأجتماعية، ولهذا سنبدأ بملخص لأهم حياة مونتسكيو ومؤلفاته ثم ننتقل بعد ذلك إلى تحليل كتاب "روح القوانين" وسنتعرض للأثر الكبير الذي تركه هذا الكتاب الضخم وآراء العلماء فيه.

أهم وقائع حياة مونتسكيو ومؤلفاته

ينتمي (شارل دي مونتسكيو) لأسرة ذات تاريخ طويل في خدمة البلاط الفرنسي ولقد ورث لقب البارونية عن جد له، إذ كانت التقاليد تقضي بإطلاق هذا اللقب وغيره من الألقاب الأخرى كالإمارة والدوقية على جزيرة أو مقاطعة أو مدينة أو إقطاعية، كما ورث عن أجداده لقب الرئيس القضائي لبرلمان (جيين)، ذلك أن فرنسا طوال العصور الوسطى وحتى قيام الثورة الفرنسية كانت مقسمة إلى مقاطعات لكل منها برلمان له أختصاصات تشريعية وقضائية. وكان للبرلمان رئيس أعلى يتلوه في الترتيب رئيس "ذو قلنسوة" وهو شعار للرأس كان يلبسه كبار الموظفين. ولا يزال هذا الشعار مستخدماً حتى اليوم في ذلك شأن كثير من الوظائف التي كانت تباع وتشترى وتورث وتوهب، مثلها في ذلك كمثل الأموال العقارية والمنقولة. وقد ورث مونتسكيو هذا اللقب أيضاً عن عمه (جان باتست) الذي كان قد ورثه بدوره عن جد مونتسكيو. وكان مولد مونتسكيو عام ١٦٨٩ أي قبل الثورة الفرنسية بمائة عام، وتربى في مدرسة كانت تشرف عليها جماعة تسمى (جماعة الخطابيين Oraturiens) وهي جماعة ذات نزعات متحررة تجديدية تعنى أشد العناية بتدريس أصول الخطابة والبلاغة والتاريخ. ومن هنا نفهم سر ولع مونتسكيو بالتاريخ. وقد حصل مونتسكيو بعد دراساته الأبتدائية والثانوية على ليسانس في القانون من جامعة (بوردو) ثم ذهب إلى باريس ليمرن على مهنة المحاماة، وهناك أتصل بالأوساط والمنتديات العلمية وسيدات المجتمع الرفيع مثل (مدام دي لامبير) ثم (فنتل) و (الأب سان بيير) وقرأ "رحلة شاردان" في بلاد الفرس في طبعتها التي صدرت عام ١٧١١ ثم "الف ليلة وليلة" وهو الكتاب الذي ترجمه Galland وكان لأطلاعه على هذين الكتابين إلى جانب صداقته لسفير العجم في باريس (محمد رضا بك) أكبر الأثر في تأليفه لكتاب "رسائل فارسية" الذي ألفه عام ١٧١٢. وكان غرام مونتسكيو في الفترة السابقة على تأليف كتاب "الرسائل الفارسية" بالعلوم والرياضيات لا يعرف حدوداً ولا سيما بعد أن أنضم لإكاديمية (بوردو) عام ١٧١٦ حيث حمل على تقييد حرية الفكر والبحث وأبداء الرأي، وفعلاً أنشأ معملاً في الأكاديمية وبدأ يجري تجارب على الحيوانات بغية هدم نظرية الحيوانات الآلية التي سادت القرن السابع عشر وهي النظرية التي كانت تذهب إلى أن الحيوانات لا شعور لها وأنها مجرد آلات متقنة الصنع فلا تتألم ولا تشعر كالإنسان. وكان معجباً بالقرن السابع عشر بحسبانه قرن العلوم قبل أن يكون قرن الآداب، إذ كان يرى فيه قرن (غاليليو) و(تورشلي)و (ديكارت العالم لا الفيلسوف) و(باسكال العالم لا الأديب) و (هويخنبر) و(نيوتن) و لا قرن (كورني) و(راسين) و(فولتير) الأدباء. ولقد أفاد مونتسكيو عن دراسة العلوم والتجارب العلمية، إذ ردت إليه إيمانه بالله بعد أن كان يعتقد أن الدين - وهم وخيال- في خطاب صدر منه عام ١٧١٦عن سياسة الرومان إزاء الدين، ويقول في هذا المقام: "إن العجب يملأ الفيلسوف كما تملأه عظمة الله عندما يدرك كيف تعمل عضلة واحدة من العضلات" ثم يشير إلى القدرة الجبارة التي تنظم عمل الجسم وما به من شرايين وأوردة وأعصاب وغدد... فالدراسات التشريحية التي أجراها مونتسكيو قد لعبت أكبر دور في تشكيل الفكر الديني عند مونتسكيو. ولقد لجأ مونتسكيو للدراسات العلمية والتشريحية ليفهم أسس السلوك التي تنبني عليها العادات والتقاليد وهي التي سيستعين بها على تفسير كثير من الظواهر التي تعرض لها في كتابه الكبير "روح القوانين" وكتابه عن "الرسائل الفارسية" عام ١٧٢١ الذي كان عبارة عن دراسة للعادات والتقاليد الشرقية ومقارنتها بالتقاليد الغربية. وكان هو الآخر بمثابة مقدمة للكتاب الذي يزمع تأليفه، إذ ألف في نفس الفترة كتاب (ملحوظات عن الثورة وأسبابها" وهو فيما يرى كثير من النقاد "الأصل البعيد" لروح القوانين. وفي عام ١٧٢٥ خطب وهو رئيس لبرلمان (بوردو) خطبة افتتاحية كان لها أثر كبير في الأوساط القانونية والسياسية، إذ حمل على الأتجار بالمناصب القضائية وعلى جهل القضاة وعدم نزاهتهم، وطالب بسن قانون واضح وعام لفرنسا يطبق على الناس جميعاً بلا تفرقة حتى يطمئن المتقاضون. ذلك أن فرنسا في تلك الفترة لم يكن يسودها قانون عام شامل بل كان القاضي في كل منطقة يحكم حسب عادات وتقاليد فيه شيء كبير من حرية التقدير مما أدى إلى فساد العدالة. كما كانت هذه العادات والأعراف مختلفة من مكان لآخر وترجع إلى أصول متباينة، فبعضها:-

١ - يرجع إلى القانون الروماني.
٢ - وبعضها الآخر للقانون الجرماني.
٣ - وجزء ثالث يرجع إلى القانون الكنسي.
٤ - أو القوانين التي كانت سائدة لدى الأمم المتبربرة كالغال والقوط.

وأنتقد مونتسكيو في خطبته بطء القضاء وتأخير البت في القضايا "من حفيد إلى حفيد حتى يقضى على آخر فرد في أسرة تعسة". وكان لهذه الآراء النقدية الطريفة وأمثالها مما كانت تطفح به كلمات مونتسكيو سواء في خطبه البرلمانية أو في أحكامه، أثر جبار في توجيه أذهان العلماء والمفكرين إلى أصلاح القضاء الفرنسي، حتى أن برلمان (بوردو) مكث سنوات عدة يفتتح جلساته بقراءة خطبة الأفتتاح التي ألقاها مونتسكيو عام ١٧٢٥. وكل ما تم من إصلاحات قضائية ومن صدور قانون نابليون الفرنسي بعد ثورة ١٧٨٩ كان من بين الأفكار الجديدة التي نادى بها مونتسكيو. وفي سبيل نقده لبعض العادات الخلقية التي سادت الحياة الفرنسية ولا سيما حياة المنتديات ترجم قصة "معبد أقنيدوس Le Temple de Gnide عام ١٧٢٥، وهي لمؤلف يوناني قديم غير معروف، وقد أضاف مونتسكيو إلى الأصل أجزاء لها قيمتها. وفي هذه القصة يحمل على أخلاق النساء التي تقوم على الخيانة، ويرفع من شأن الحب النظيف والعلاقات الزوجية التي تقوم على عفة كل من الزوجين، كما قام بتأليف كتاب آخر مشهور "ملحوظات على أسباب عظمة الرومان وأنحطاطهم" عام ١٧٣٤ ونجده هنا يضع منهجاً خالدا لدراسة التاريخ يقوم على أستنباط النتائج من مقدماتها وهو المنهج الذي ستقوم عليه دراسات في كتاب روح القوانين. ونستطيع أن نذكر مؤلفاته وخطبه ورسائله وقصصه، ولكننا سنجدها كلها وكأنها مقدمة لكتابه الكبير الذي يبدو أنه كرس حياته كلها ليؤلفه بقصد تخليد أسمه. وكان مونتسكيو على أتصال وثيق بالعلماء والأدباء المعاصرين له سواء في فرنسا أو في الدول الأخرى من أمثال (ريامير) و (ديدرو) و (فولتير) و (بيل) و (مويرتوي) و (ميران)، كما أصبح صديقاً حميما للفيلسوف المشهور (هلفسيوس) و (فنتينل)، ونشأت صداقات بينه وبين الفيلسوف السياسي (بفندورة) أثناء زيارته لألمانيا عام ١٧٢٩. كما أتصل بـ(هيوم) و (ولاس) و (لوك) و (نيوتن)... أثناء زيارته لإنكلترا عام ١٧٢٩. والواقع أن مونتسكيو قد قام منذ عام ١٧٢٨ بزيارة للنمسا وإيطاليا وسويسرا وهولنده وألمانيا وإنكلترا، درس فيها خلال ثلاثة أعوام عادات هذه البلاد وتقاليدها الأجتماعية والأقتصادية والقانونية والسياسية وتحدث عنها في مذكرات ومؤلفات فُقِدَ بعضها، وأتخذ من "المادة الخام" ومن المعلومات التي جمعها إلى جانب ما جمعه من الكتب التي لا تحصى عن القدامى والمحدثين مادة لكتاب حياته. وكانت مذكراته عن إنكلترا ومناقشاته مع رجال السياسة ونقده للسلطات سبباً في خلق مبدأ جديد من مبادئ الديمقراطية الحديثة وهو مبدأ "فصل السلطات" ولن أعمل شيئاً بعد ذلك". (عن Jean Starobinski: Montesquieu parliuimeme) ويقول (ستاروبنسكي) معلقاً على هذا القول إن حياة مونتسكيو السابقة على تأليف "روح القوانين" كانت موجهة نحو هذا العمل الذي كرس له كل جهوده والذي ملأ عليه حياته، فهو قد طبق قول المفكر والفيلسوف الإنكليزي (جون لوك) الذي قال: "إن الإنسان يجب عليه أن يفقد نصف وقته لكي يستطيع أن يفيد من النصف الآخر" إذ قضى أوقاتاً ثمينة في التردد على المنتديات والملاهي في الرحلات والمناقشات والحوار وأستقاء المعلومات بالطريق الشفوي وعن طريق الرسائل وقام بكتابة القصص.. كل ذلك كان يمثل نصف وقته الذي "أضاعه" لكي يفيد من النصف الآخر بتأليفه كتاب "روح القوانين". ولقد فقد مونتسكيو بصره في النهاية إلى أملاء الأجزاء الأخيرة منه، مما يفسر علاجه لنفس الموضوع أحياناً في فصول متعددة قصيرة حتى لا يثقل على الكاتب الذي يسجل ما يملي عليه، وكان كلما كتب فصلاً أو جزءاً عرضه على أصدقائه ولا سيما (مدام دي لامبير) التي أستشارها في معظم

أجزاء الكتاب، كما كان يستشير الوزير الأديب d'Argenson والأب جاسكو. وأخيراً ظهر الكتاب كاملاً في جنيف عام ١٧٤٨ في مجلدين من القطع الكبير ثم في ثلاثة مجلدات من القطع المتوسط، خلت من أسم المؤلف وظهرت طبعة أخرى في السنة ذاتها مزورة في باريس. وما أن ظهر روح القوانين حتى أحدث ضجة كبرى أجتاحت فرنسا من أقصاها إلى أقصاها فأنقسم الفلاسفة ورجال الفكر والدين بين مؤيدين لآرائه ومعارضين لها، ولكن رجال الدين على العموم على أختلاف مذاهبهم بين يسوعيين وجانسانيين قد نقدوا الكتاب نقداً مراً، لأن ما ورد به من نظريات تتعلق بنشأة الفلسفة والدولة وأثر النظم السياسية والهيئة الطبيعية على نشأة الأديان وما تنادي به من نظم... كل تلك النقاط كانت - فيما يرى رجال الدين- تتعارض مع ما ورد في الكتاب المقدس، وأصدر الجانسانيون(- أو رجال الدين - الجدد كما كانوا يسمون أحيانا) بياناً أتهموا فيه مونتسكيو بأنه من أصحاب الدين الطبيعي deisme الذين يؤمنون بوجود ذات عليا تدير الكون على أساس عقلي صرف من دون أعتقاد في التنزيل أو الوحي أو الرسل وفي هذا يختلفون عن أصحاب مذهب التأليه والوحي theisme، ولا نكاد نجد أديباً او فيلسوفاً في فرنسا إلا وعلق على هذا الكتاب، إما بالنقد الموضوعي أو بتحبيذ ما ورد به من آراء أو بالحملة عليه، مما أضطر مونتسكيو عام ١٧٥٠ إلى إصدار رده على تلك الأنتقادات في كتاب عنوانه "دفاع عن روح القوانين" كما كان المؤلف في كتابه الأصلي يتنبأ أحياناً بما سيقدم إلى آرائه من نقد ويرد على هذه الأنتقادات المتخيلة. ولقد راقبت الكنيسة الكاثوليكية في روما كتاب "روح القوانين" في شيء كبير من الأعتدال وفحصه علماء السوربون من دون أن يصدروا حكمهم عليه رسمياً. وأخذ (ديبان) الملتزم العام للضرائب في فرنسا في دحض ما ورد به من آراء أقتصادية. وفي سنة ١٧٥١ وضعت السلطات الدينية كتاب "روح القوانين على القائمة السوداء Index أي قائمة الكتب المحرمة قراءتها. ويحتوي الكتاب على تصدير يأتي بعده واحد وثلاثون باباً أو جزءاً، وكل جزء مقسم إلى فصول وتبلغ الفصول في مجموعها ٦٠٥. وقد وضع المؤلف لكتابه عنواناً طويلاً يعطي للقارئ ملخصاً لما ورد فيه، فالنسخة الأصلية من الكتاب تحمل العنوان الآتي: "في روح القوانين أو في الصلة التي يجب أن تربط القوانين بنظام الحكم في كل أمة وبتقاليدها ومناخها ودينها وتجارتها... ألخ" وفي هذا التصدير يتوسل المؤلف إلى القارئ ألا يتسرع في الحكم على الكتاب بناء على نظرة خاطفة لبعض ما ورد فيه: "إن لي رجاء أخشى ألا يتحقق، وهو ألا يحكم قارئ عابر على عمل أستغرق عشرين عاماً، وأن يقبل هذا المؤلف أو يرفضه جملة ولا يقتصر على قبول أو رفض جمل عدة، لأن الإنسان إذا أراد أن يفهم فكرة المؤلف فلن يستطيع الوصول أليها إلا إذا فهم فكرة الكتاب".

ثم يقول "لقد خبرت الناس أولاً ووجدت في هذه الأشكال المتباينة، بشكل لا نهاية له، من العادات والقوانين أن الناس ليسوا مساقين بمحض أهوائهم. فوصف المبادئ العامة لسلوك الناس ووجدت الحالات الفردية تخضع لها في يسر، كما وجدت أن تاريخ الأمم ليست إلا نتائج لتلك المبادئ العامة وأن كل قانون خاص مرتبط بقانون آخر أو يعتمد على قانون آخر أعم منه. ولما أتجهت لدراسة العصور القديمة بذلت الجهد

◄

في أستخلاص روح مبادئها حتى لا يشكل عليّ الأمر فأعتبر من قبيل المتشابهات حالات مختلفا بعضها عن بعض، وحتى لا تغيب عنها الفوارق الفاصلة بين حالات قد تبدو متشابهة. إنني لم أستخلص مبادئي قط من آراء ظنية وإنما من طبيعة الأشياء" وبعد هذا التصدير تأتي الأجزاء أو الأبواب الواحدة والثلاثون وهي التي سنقسمها وفقا لرأي بعض النقاد إلى ثلاثة أقسام:-

١ - القسم النظري ويشمل الأبواب الثمانية الأولى.

٢ - القسم العملي.

٣ - ثم أخيراً قسم نسميه متفرقات ويشمل بعض أجزاء متفرقة وموضوعات خاصة ويدخل فيه على وجه الخصوص الأجزاء من السابع والعشرين حتى التاسع والعشرين.

وسنعالج هذه الأقسام الثلاثة بالترتيب.

القسم النظري من روح القوانين

ويعالج المؤلف في هذا القسم موضوعات مجردة. ففي الجزء الأول يتكلم عن القوانين على وجه العموم فيقول: " أن القوانين في أوسع معانيها عبارة عن علاقات ضرورية تشتق من طبيعة الأشياء ولكل الموجودات قوانينها بهذا المعنى. فلالهة قوانينها، وللعالم المادي قوانينه، وللعقول المتعالية على الإنسان، وللحيوانات قوانينها وللإنسان قوانينه".

والقوانين أيا كان نوعها ليست إلا علاقات بين قوى متفاعلة يؤثر في بعضها ببعض، ويتأثر بعضها ببعض وهذه القوى على نوعين، فيزيائية ومعنوية أو أخلاقية، فالطبيعة ومبادئ الحكومات والتعليم والضرائب والمناخ وعادات الأمة وتقاليدها وعدد السكان والدين السائد، كل تلك قوى تتفاعل. والقوانين ليست شيئاً آخر إلا العلاقات التي تنتج عن تلك التفاعل بشكل ضروري.

ويحمل (مونتسكيو) حملة شعواء على الفلاسفة الذين أخضعوا القوانين والظواهر التي تسود العالم لقدرية عمياء، إذ كيف يمكن أن نتصور أن تخلق مثل هذه القدرية موجودات مفكرة؟ وهناك إذن عقل مبدئي وهو الله، والقوانين عبارة عن العلاقات التي توجد بينه وبين الموجودات المختلفة فيما بينها وبين بعضها البعض. فعلاقة الله بالكون تتلخص في أنه خلقه وفق قواعد وصفها هو، وهو يحفظه ويصونه وفق القوانين نفسها التي خلقه بمقتضاها. والعالم المادي والحال هذا مسود بقوانين لا تتغير لأنها أساس وجوده وأستمراره، أما الموجودات العاقلة فتخضع لنوعين من القوانين:-

١ -نوع طبيعي وهي القوانين التي تشتق من طبيعة تكوين تلك الموجودات مباشرة وهي تلك القوانين التي كانت تسود الإنسان البدائي قبل تكوين المجتمعات. لأن مونتسكيو كان يعتقد كأصحاب المذهب التعاقدي أن الإنسان قبل تكوين المجتمعات قد مر بمرحلة طبيعية وكان في هذا متأثرا بـ(هوبز) و(لوك) على وجه الخصوص، ففي هذه المرحلة مثلاً كان الخوف يسيطر على الإنسان، وكل إنسان كان يشعر أنه أقل من الآخر وبذلك لم يكن بين الإنسان وأخيه أية نزعات عدوانية، كما كانت تسيطر على الإنسان نزعة البحث عن الطعام والمحافظة على حياته والأنجذاب الجنسي...كل تلك تمثل عينات من القوانين الطبيعية. ويبدو أن مونتسكيو كان يقصد من القوانين الطبيعية تقريباً ما نسميه اليوم بالدوافع الغريزية.

٢ - أما النوع الآخر من القوانين فهي القوانين الوضعية التي يضعها الإنسان لنفسه بعد تكوين المجتمعات. وإذا كانت القوانين الطبيعية مفروضة على الإنسان لأنه ليس مصدرها، فإن القوانين الوضعية لما كانت صادرة عنه فإنها مبعثرة حسب ظروف كل مجتمع.

وهذه القوانين على أنواع فمنها:-

١ - قانون الأمم الذي ينظم العلاقة بين المجتمعات.

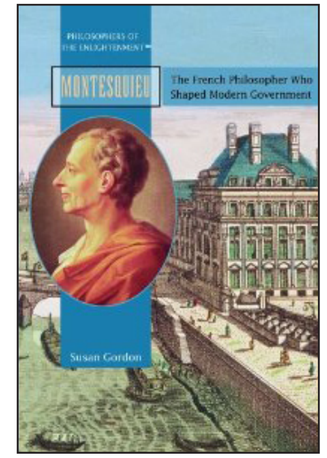

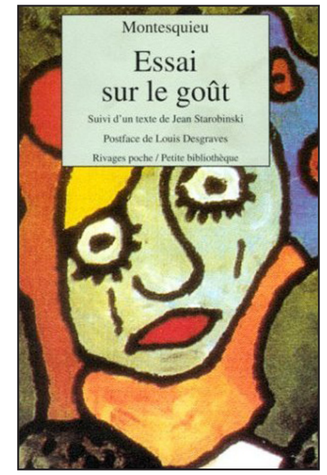

٢ - القانون السياسي الذي ينظم شؤون الحكم.

٣ - القانون المدني الذي ينظم علاقات الأفراد بعضهم ببعض...إلخ

لما كانت القوانين ليست شيئاً آخر إلا العلاقات التي تربط العقل الأول (أو الله) بالموجودات وتربط الموجودات المختلفة بعضها ببعض، فإن مؤلف "روح القوانين" يتلخص في البحث في العوامل التي تؤدي إلى تغير هذه العلاقات سواء بين الخالق والمخلوقات أو بين المخلوقات ببعضها ومن جماعة لأخرى ومن عصر لآخر. ولقد بحث مونتسكيو في فلسفة السابقين والمعاصرين فلم يجد حلاً يشفي غلته فوجد خليطاً من المذاهب والآراء كما وجد معظم المؤلفين ينظرون للموضوع من زاوية ضيقة من دون إلمام شامل به.

فعلماء القانون وعلى رأسهم الرئيس d'Afnesseau الفرنسي يذهبون إلى أن القوانين تصدر عن فكرة أو فلسفة خاصة لسلطة عليا متحكمة في المجتمع ومشبعة بتلك الفكرة، والقانون الوضعي ليس في هذا المعنى إلا تعبيراً عن إرادة الله، ذلك أن القانون قد صدر عن الحاكم الذي يتولى السلطة والذي يعد نظرياً ممثلاً لله في المجتمع، فهو قد أختاره لينوب عنه في حكمه وهو إذ يتصرف إنما يعبر عن الإرادة الألهية، مستهدفاً من ذلك تحقيق أكبر نفع للمجتمع الذي ولي أمره وهو بعد مسؤول أمام الله عن هذا التصرف.

وقريب من هذا ما ذهب إليه (سبينوزا) الفيلسوف الهولندي المشهور من أن العالم يسير بالقضاء والقدر وأن كل ظواهر هذا العالم فيزيقية كانت أم إنسانية إنما تعتمد على الإرادة الألهية، ولم تكن مثل تلك التفسيرات لتروق في رأي مونتسكيو الذي كان مشبعاً بالروح العلمية والذي كان يهدف إلى إيجاد تفسير علمي لأختلاف القوانين،، أي تفسير يقوم على منهج علمي يستند إلى المشاهدة والتجربة والأستقراء، في حين أن هذه التفسيرات كانت تعتمد على أسس دينية ميتافيزيقية غامضة. وإلى جانب هذه المذاهب الدينية وجد مونتسكيو فريقاً من رجال السياسة والقانون يستندون على أسس أخلاقية وذلك مثل (كروسيوس) و(بفندورف) و(باريبراك) ويذهب هؤلاء إلى أن فكرة العدل سابقة على كل قانون وضعي، فهناك أنموذج من العدالة وهو أنموذج مثالي يرجع إليه كل المشرعين في تشريعاتهم، وهذا الأنموذج المثالي ليس مصدره الإنسان بل هو مفروض على الإنسان، وهو يتكون من الحقوق والألتزامات اللازمة لتنظيم العلاقات بين الأفراد الكائنين في مجتمع واحد، ولتنظيم العلاقات بين المجتمعات المختلفة، وهذا النموذج هو ما يسمى بالحق الطبيعي. والإنسان يشعر بهذا الحق الطبيعي بشكل تلقائي كأنما ولد الإنسان مزودا بحاسة الأخلاق التي تربط العدل والظلم وفقاً لهذا القانون. وهذا القانون خالد أبدي أولي لا يتغير بتغير الزمان والمكان. وبناء على ذلك تصبح مسألة تفسير القوانين مسألة بحث مدى التطابق بين القوانين السائدة في المجتمعات المختلفة والقانون الطبيعي. ولقد تأثر مونتسكيو بهذه النظرية ردحاً من الزمن حتى عام ١٧٣٠ ولكنه وجدها هي الأخرى نظرية ميتافيزيقية لا يؤيدها الواقع لأنها تتعارض مع فكرة الصيرورة ولا تفسر كيف أن فكرة العدل تختلف من مجتمع لآخر ومن عصر لآخر. أتجه مونتسكيو بعد ذلك إلى أصحاب المذهب التعاقدي ولا سيما مذهب (هوبز) الذي تأثر به، ولكنه مع ذلك تركه لأنه ينادي بحكم المستبد الذي كان مونتسكيو يقشر من بشاعته، كما أن نظرية (هوبز) كانت كالنظريات السابقة تضع مبادئ فلسفية عامة مما كان يتنافى مع منهج مونتسكيو في البحث القائم على التجربة والأستقراء. وإذا كانت المذاهب السابقة قد فشلت في ضم مونتسكيو إلى صفوفها فإن عدداً من المؤلفين كانوا بمثابة نور أدى بمونتسكيو إلى المنهج العلمي السليم لدراسة مشكلة القوانين في أصلها وروحها.

١ - أول هؤلاء العلماء هو الإيطالي Gravine الذي كان ينصح الباحثين في الدراسات القانونية بأن يضعوا في أعتبارهم أن المشرعين عندما يشرعون إنما يأخذون في أعتبارهم الأول أختلاف الشعوب من حيث العادات والتقاليد التي تسودها، والوسط الجغرافي الذي تعيش فيه.

٢ - الثاني هو الفيلسوف الألماني O.Everard الذي نادى بضرورة الأبتعاد عن التفسيرات التوكيدية أو الدكماطيقية، والبحث عن " دوافع القانون " التي تتلخص في مصلحة الدولة وعقلية الشعوب والعادات والأفكار السائدة فيها والعدالة الطبيعية".

٣ - أما الثالث فهو اللورد الإنكليزي Bolingbroke الذي نادى بضرورة مراعاة الأخلاق والعادات والتقاليد والمناخ والروح العام في كل دولة عند التشريع لها.

وكان أن أنضم مونتسكيو إلى رأي هؤلاء العلماء. وبدأ مونتسكيو يبحث عن سرائتلاف القوانين الوضعية قاصراً بحثه على القوانين الوضعية مقتصراً فيها على القوانين السياسية والمدنية، أما قانون الأمم الذي ينظم علاقة الدول بعضها مع بعض فإنه ثابت لأنه يرتكز على ركيزتين:-

١ - الأولى ضمان السلام بين الأمم.

٢ - الثانية ضمان الأستقرار والبقاء لكل أمة. يعني الأستقرار الداخلي.

ولكن ما هي العوامل التي تتوقف عليها القوانين السياسية والمدنية السائدة في كل مجتمع؟ ثمة – فيما يرى مونتسكيو – فئتان من العوامل:

١ - عوامل أخلاقية أو أجتماعية تنحصر في العامل الأخلاقي الأول وهو شكل الحكومة الذي يتخذه المجتمع.

٢ - عوامل فيزيقية تنحصر في العامل الفيزيقي الأول وهو المناخ الذي يسيطر على الإقليم ثم تأتي بعد ذلك بقية العوامل الأخلاقية والفيزيقية لكي تدور حول هذين العاملين الرئيسيين.

فالقوانين تتعلق تعلقاً ضرورياً على نوع الحكومة السائدة والمبدأ الذي تقوم عليه... كما تتعلق بالعوامل الفيزيقية كالمناخ ونوع الأرض والموقع والمساحة التي يشغلها المجتمع... كما تتعلق بدرجة الحرية التي يمنحها دستور الحكم بالدين السائد بين السكان وميول الشعب وثروته...كما تتعلق أخيراً بعضها ببعض، والمصدر الذي صدرت عنه وغاية المشرع من سنها والموضوعات التي تنظمها (روح القوانين الكتاب الأول الفصل الثالث) ولا تؤثر هذه العوامل على القوانين بدرجة واحدة، بل بدرجات متفاوتة. فالعوامل الأخلاقية تؤثر بدرجة أكبر من العوامل الفيزيقية، وذلك " أن العوامل الأخلاقية – فيما يرى مونتسكيو – تشكل الطباع العامة للأمة وتحدد نوع روحها العام بدرجة أكبر مما تفعل العوامل الفيزيقية". ويؤكد الفيلسوف هذا المعنى قائلاً: " إن النظم والعادات والتقاليد والأخلاق تستطيع أن تتغلب بسهولة على قسوة المناخ". والعوامل الفيزيقية والأخلاقية التي تكشف مجتمعاً من المجتمعات لا يقتصر تأثيرها على نشأة القوانين، بل هي تؤثر كذلك على تطورها ونضوجها وتقويتها أو إضعافها، حتى إننا نجد في كل عصر " جيلاً من القوانين" يختلف عن جيل العصر السابق أو اللاحق، إذ ثمة أجيال من القوانين على غرار أجيال بني الإنسان. وكل " جيل من القوانين" ليس بلا شك إلا نتيجة لتفاعل كل هذه العوامل وتضافرها. وإذا كانت هذه العوامل هي الأسس التي ترتكز عليها القوانين فإن مونتسكيو يتناولها بالتحليل كلا منها على حدة.

القوانين وعلاقتها بالحكومة في طبيعتها ومبادئها

ويبحث مونتسكيو هذه النقاط في الأبوب من الثاني حتى الثامن، ويقول في بداية الباب الثاني إن الأشكال التي يمكن أن يتخذها نظام الحكم ثلاثة: جمهورية وملكية وأستبداد. وهذا التقسيم كان محل نقد عنيف من العلماء لأن الأستبداد لا يعد شكلاً قائماً بذاته، بل هو شكل تنحدر إليه كل أشكال الحكم إذا تطرق إليها الفساد. ولكن مونتسكيو قد فصل بين الملكية والأستبداد لكي يحمل حملة شعواء على حكم الاستبداد من دون أن يسيء مع ذلك إلى البلاط الفرنسي الذي كان يقوم على الحكم الملكي- التحكمي. والحكم الجمهوري – في رأي مونتسكيو- هو حكم الشعب أو من ينوبون عنه أو جزء من الشعب. والحكم الملكي هو الذي يتولى الحكم فيه شخص واحد وفق قوانين واضحة المعالم لا يتعداها، أما حكم الاستبداد فهو يقوم على شخص واحد يحكم بلا قانون ولا قاعدة دستورية إلا أهواء وعواطف المستبد.

والحكم الجمهوري على نوعين:-

١ - إما أن يحكم الشعب أو من يمثلونه وفق قواعد نيابية خاصة، تلك هي الديمقراطية.

٢ - وإما أن يكون الحكم في أيدي فئة من أغنياء الشعب وتلك هي الأرستقراطية.

وفي الديمقراطية يستطيع كل شخص وفق قواعد خاصة تمثيل الشعب أو حكم الشعب بأسم الشعب، أما في حالة الأرستقراطية فإن الحكم محصور في طبقة معينة أو عدة طبقات لا يتعداها، وأحسن شكل للحكم الأرستقراطي هو ذلك الذي يقترب قدر الإمكان من الحكم الديمقراطي. أما الحكم الملكي فهو الذي يقوم على هيئات تتوسط بين الملك والشعب وتكون لها أختصاصات محدودة تحديداً دقيقا يحد من سلطة الملك. ومونتسكيو إذ يتحدث عن هذه الأنواع من الحكم إنما كان يفكر في الحقيقة في النظام الملكي الأقطاعي الذي ساد معظم الشعوب الأوروبية في العصور الوسطى، حيث كانت هيئات النبلاء والأشراف ورجال الدين والمدن الحرة تحد من سلطات الملك وتباعد بينه وبين الأستبداد، إذ بدون هذه الهيئات يصبح الملك – فيما يرى مونتسكيو- لا حدود لسلطانه ولا رادع لتصرفاته. إذ " لا نبلاء بلا ملك ولا ملك بلا نبلاء، إذ في هذه الحالة الأخيرة يصبح الملك مستبد. (الباب الثاني الفصل الرابع) أما في حكم الأستبداد فإن المستبد يخلق بجانبه الأمراء " الكسالى الجهلاء ذوي الشهوات التي لا تحدها حدود" . ومن سمات هذا النظام أن يعين المستبد وزيراً يحمل الأعباء، أسماً، بحيث يسمح هذا النظام للمستبد بأن يفعل كل ما يرضي نزواته ورغباته بأسم ذلك الوزير. والقوانين تحت الحكم الجمهوري ترتكز على التفصيلية لأن من يضعون القوانين هم أنفسهم الخاضعون لها والمتحملون لمسؤوليتها. والتفصيلية تعني هنا التمسك بواجبات المواطن الصالح الشريف، أي بتضحية المصالح الفردية إزاء الصالح العام، لأن القوانين لما كانت صادرة عن الشعب فأن أي خطأ في قوانين الدولة لا يستلزم إلا رجوع الحكام بكل بساطة عن قرارهم. أما الحكم الملكي فأساسه الشرف وثقة الشعب في ملكه. أما أساس حكم الأستبداد فهو الخوف والرهبة أن الرعايا ليسوا أحراراً بل هم عبيد أذلاء للمستبد الذي يبقى مرتكزاً على هذه الرهبة من جبروته وسلطانه. (الأبواب الثالث والرابع والخامس) وإذا كانت تلك هي الأشكال المختلفة لنظم الحكم فإنها تؤثر تأثيراً كبيراً على القوانين المدنية والجنائية والإدارية التي تنظم الحياة الأجتماعية. ففي قوانين التربية والتعليم يعمل الحاكم على توجيه تلك القوانين بحيث تخدم أغراضه وتربي في نواطنها هذه المبادئ التي يقوم عليها النظام الأساسي – أي غرس مبادئ الفضيلة أو الشرف أو الخوف – بحسب ما إذا كان النظام جمهورياً أو ملكياً أو مستبداً. ولكن إذا كان لنظام التربية والتعليم هذه المهمة فإنه بالنسبة للنظام الجمهوري ألزم منه بالنسبة للنظامين: الملكي والمستبد، وذلك لأن من السهل على المستبد أن ينشر الخوف والرهبة بين رعاياه وذلك عن طريق نشر القسوة في العقاب والوحشية في معاملة المحكومين. وكذلك من السهل على الملك غرس مبدأ الشرف والثقة بالحاكم لأن هذه صفات أساسها العواطف والأنفعالات النفسية التي تؤثر فيها وتتأثر بها، فمن الميسور على الحاكم أن يخلق جواً نفسياً يؤدي إلى الثقة في شرفه والطمأنينة إلى حكمه. (الباب السادس) أما في حالة الحكم الديمقراطي فأن توفير الفضيلة أي تدريب الأفراد على أن يكونوا مواطنين فضلاء يضحون بصالحهم الخاص في سبيل الصالح العام، كل هذا ليس شيئاً ميسوراً. وكذلك يؤثر نوع الحكومة في القوانين الأخرى التي لا تتعلق بالتربية والتعليم، فهو يؤثر على القوانين التي من شأنها أن تطمئن الناس على أشخاصهم وأموالهم حتى تستقر الأمور في المجتمع، وحينئذ لابد من سن القوانين الجنائية وإنشاء المحاكم وهذه القوانين تقوم على عقوبات خفيفة عادة تحت النظم التي أساسها الفضيلة أو الشرف. أما في النظام الأستبدادي القائم على الخوف، فنجد العقوبات صارمة وحشية غير إنسانية، كما يؤدي الشكل السياسي للدولة إلى سن قوانين تحمي الفرد من سوء أستخدام النظام أو أستغلاله، وذلك فيما عدا نظام الأستبداد الذي يخضع الفرد فيه لكل أنواع الظلم والأستغلال بلا ضمان. أما في النظامين الجمهوري والملكي فتسن قوانين تحمي الفرد وحرياته المختلفة كما تحميه من الضرائب الباهضة التي لا تتناسب مع مقدرته المالية، على أنه من الملاحظ – فيما يرى مونتسكيو – أنه كلما كانت الحكومة ديمقراطية فإنها تقوم بإصلاحات يشعر بها الأفراد، ويقبل هؤلاء بسهولة ما تفرضه عليهم من أعباء مالية حتى نستطيع أن نضع ما يأتي كقاعدة عامة: " في مقدور الحاكم أن يجمع من الضرائب مقداراً يتناسب طردياً مع حرية المحكومين ويتعلق بشكل الحكومة أيضاً ما سماه (مونتسكيو) قوانين الترف LOIS SOMPTUAIRES (الباب السابع). فالترف في أية دولة من الدول أنما يكون نتيجة للتفاوت بين الثروات، فالدولة التي تكون الثروة فيها موزعة توزيعاً عادلاً بلا فوارق كبيرة لا يكون ثمة ترف لأن الترف يأتي من تمتع الإنسان بعمل الآخرين، ينفق عليه المتمتع أو المترف من ثروة تزيد على حاجته، وعلى ذلك نجد أن الترف قليل أو معدوم – في رأي مونتسكيو- في الدول الديمقراطية أو الجمهوريات التي تكون الثروة فيها موزعة توزيعاً عادلاً إذ كل إنسان يجد كفايته بلا زيادة ولا نقصان بحيث لا يكون لديه من الثروة الزائدة مما يجعله يترف على حساب الآخرين. وعلى ذلك فالجمهوريات المثالية هي التي يسودها حسن توزيع الثروة وعدالته. وهذا هو السر في أن الأفراد في كثير من الجمهوريات القديمة كانوا يطالبون دائما بإعادة توزيع الثروة. وحدث بالفعل إعادة توزيع الثروات فيها أكثر من مرة. أما الجمهوريات التي تسير على النظام الأرستقراطي كبعض المدن الإيطالية واليونانية فإن الأرستقراطيين في بعضها كانوا يعيشون بلا ترف لأن قوانين البلاد وظروفها كانت تحتم عليهم الإعتدال في الإنفاق مما كان يترتب عليه الضنك الشديد لأن الثروة كانت تكدس في أيدي الأرستقراطيون ويحرم منها الشعب. وفي بعضها الآخر ولا سيما عند اليونان كان الأرستقراطيين ينفقون عن سعة على رفاهية الشعب في الأعياد وفي المواسم الدينية وشتى المناسبات، وهذا كان نظاماً مثالياً للنظام الأرستقراطي، لأن الأرستقراطيين يتحملون عبء الثروة والفقر على السواء.

أما في النظام الملكي فقد صدرت قوانين تحد من الترف لتوفير الأموال لتشجيع التجارة والصناعة. ولكن الحياة التي هي من صفات النظام الملكي – لأن النظام الملكي – بحكم تعريفه يقوم على التفاوت في الثروات، فإذا صدرت قوانين تحد من حرية أنفاق الأثرياء، فإن الفقراء لن يجدوا عملاً ويموتوا جوعاً. وكذلك يوجد الترف في دولة الأستبداد، ولكن مع الفارق، لأن الترف في دولة النظام الملكي يكون نتيجة طبيعية لتمتع الأفراد بحريتهم. أما في دولة الأستبداد فإن الأفراد جميعاً عبيد أذلاء للطاغية، ويكون الترف لبعض الناس نتيجة لسوء أستغلالهم لعبوديتهم، لأن مثل هؤلاء المستعبدين وقد ولاهم سيدهم الطاغية ليصرفوا شؤون عبيده الآخرين ينتهزون الفرصة ويستغلون هؤلاء العبيد، لا سيما وأنهم يعيشون ليومهم بلا أمل في الغد غير المضمون ولذلك يحاولون الوصول إلى أقصى قسط من الترف في أقل وقت وعلى حساب زملائهم العبيد الآخرين. وهكذا إذا رحنا نبحث في جميع أنواع القوانين التي تسود الدولة لوجدناها متعلقة تعلقا وثيقاً بالنظام السياسي القائم فيها، على أن النظام السياسي ككل شيء آخر قابل للفساد، إما بطول "الأستعمال" أو بفساد القائمين عليه. وحينئذ ينتشر الفساد والرشوة. " الملكية تتحول بالفساد إلى طغيان حاكم واحد، والأرستقراطية إلى طغيان أفراد عديدين" بينما يؤدي فساد الديمقراطية إلى طغيان نواب الشعب" (الباب الثامن). فالسبب الأول في فساد الديمقراطية هو أن يفقد الناس روح المساواة التي يجب أن تسود بينهم. ومن ناحية أخرى تفسد الديمقراطية إذا زاد التمسك بروح المساواة عن حدود معينة، إذ في هذه الحالة سيعتبر كل إنسان نفسه مساوياً لرئيسه في العمل، وبذلك يرى من الخطأ أن يتلقى أو امره منه، وأن من حقه أن يعصيه، فتضيع الثقة بين الناس وتضطرب المقاييس وتنتشر الفوضى.

يؤدي الشكل السياسي للدولة إلى سن قوانين تحمي الفرد من سوء استخدام النظام أو استغلاله، وذلك فيما عدا نظام الاستبداد الذي يخضع الفرد فيه لكل أنواع الظلم والاستغلال بلا ضمان

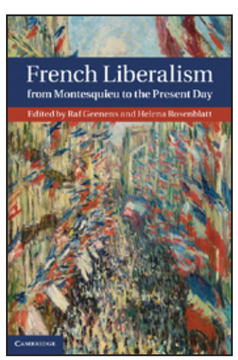

(راجع كتاب: مونتسكيو كرجل سياسي W.Sruck: Montesquieu als politiker. Berlin ١٩٣٣).

manarat

WWW. almadasupplements.com

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير

فخري كريم

مدير التحرير
علي حسين

الاخراج الفني
خالد خضير

التدقيق اللغوي
محمد حنون

منارات

طبعت بمطابع مؤسسة المدى

للاعلام والثقافة والفنون

http://www.almadapaper.net - E-mail: almada@almadapaper.net

Montesquieu
par Céline Spector
Liberté, droit et histoire
MICHALON
le bien commun

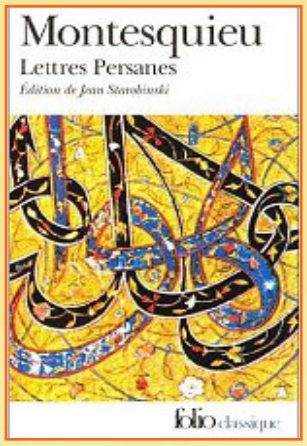
Montesquieu
Lettres Persanes
Édition de Jean Starobinski
folio classique

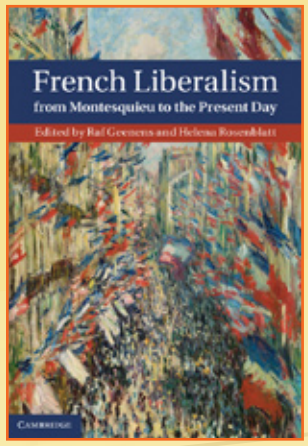
French Liberalism
from Montesquieu to the Present Day
Edited by Raf Geenens and Helena Rosenblatt
CAMBRIDGE

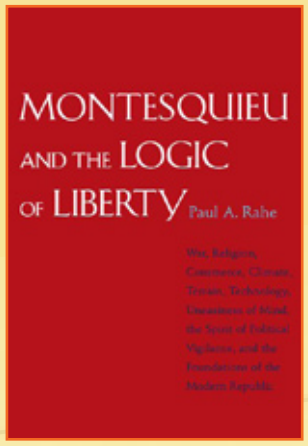
MONTESQUIEU
AND THE LOGIC
OF LIBERTY Paul A. Rahe

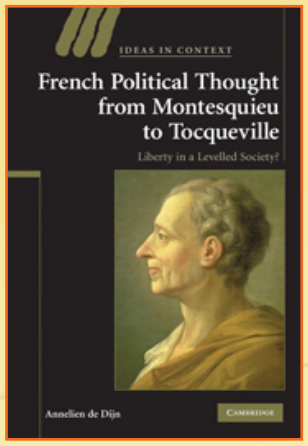
IDEAS IN CONTEXT
French Political Thought
from Montesquieu
to Tocqueville
Liberty in a Levelled Society?
Annelien de Dijn
CAMBRIDGE

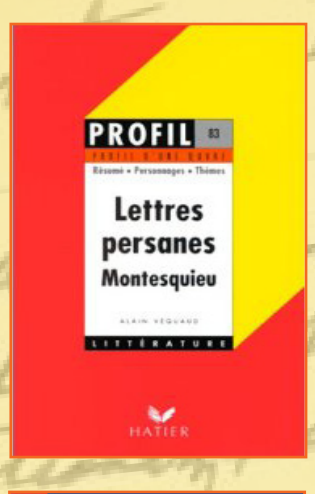
PROFIL 83
Résumé • Personnages • Thèmes
Lettres
persanes
Montesquieu
LITTÉRATURE
HATIER

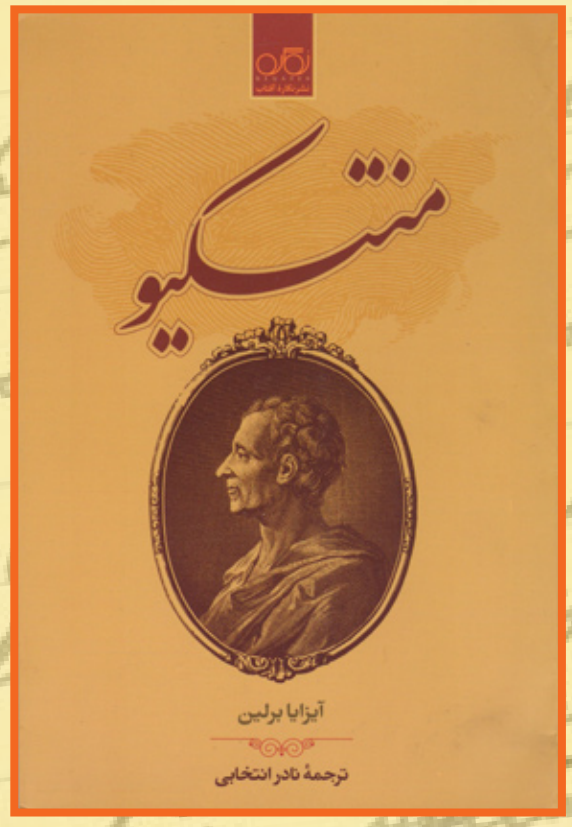
منتسکیو
آیزایا برلین
ترجمهٔ نادر انتخابی

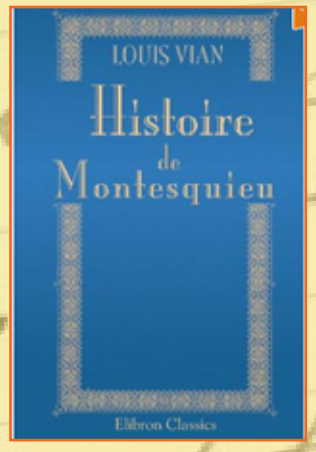
LOUIS VIAN
Histoire
de
Montesquieu
Elibron Classics

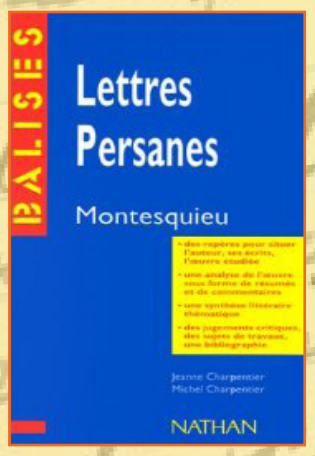
BALISES
Lettres
Persanes
Montesquieu
Jeanne Charpentier
Michel Charpentier
NATHAN

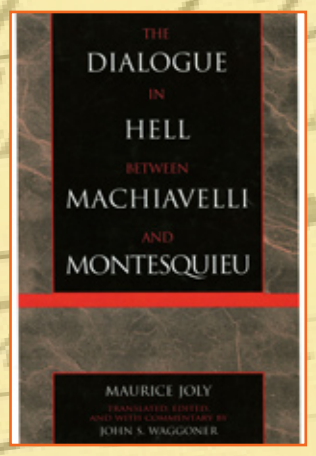
THE
DIALOGUE
IN
HELL
BETWEEN
MACHIAVELLI
AND
MONTESQUIEU
MAURICE JOLY
JOHN S. WAGGONER

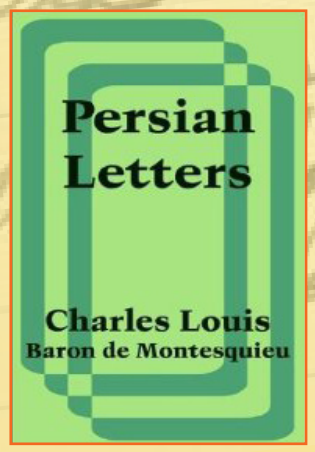
Persian
Letters
Charles Louis
Baron de Montesquieu

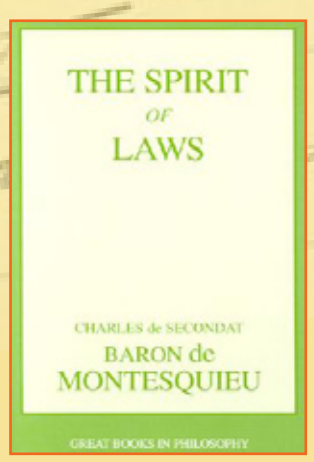
THE SPIRIT
OF
LAWS
CHARLES de SECONDAT
BARON de
MONTESQUIEU
GREAT BOOKS IN PHILOSOPHY

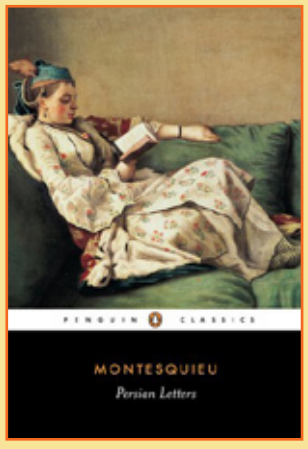
PENGUIN CLASSICS
MONTESQUIEU
Persian Letters

HALCYON CLASSICS
MONTESQUIEU
THE SPIRIT
OF LAWS